الأخبار
al-akhbar

الإثنين 26 كانون الثاني 2026
العدد 5697 السنة العشرون
Lundi 26 Janvier 2026 no 5697 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

الحدث | 12

«قسد» - دمشق تحشيد لمعركة وجودية

الجيش يُطلق فوجاً جديداً للحدود البرية مع سوريا 2

اقتراح لنقل «الميكانيزم» إلى مياميّ

عون يعتبر كرم موفداً رئاسياً 2

(من الويب)

قضية | 04

مشروع «الفجوة»
10 مليارات دولار كلفة السنة الأولى

تقرير | 06

صندوق لترميم 105 مبانٍ والآلاف مُهدّدة بالسقوط

تقرير | 10

استراتيجية البنتاغون 2026
تمكين إسرائيل من الشرق الأوسط

المشهد السياسي

اميركا تعرض نقل «الميكانيزم» الى قاعدة عسكرية في ميامي

بعد أسبوع بدا فيه رئيس الجمهورية جوزيف عون واضحاً في تظهير موقفه تجاه حزب الله، ومخاطبته بلغة غير مألوفة عبر الحديث عن «المغامرات» و«التعقّل» و«تنظيف الجنوب من السلاح غير الشرعي»، وما رافق ذلك من توتر في العلاقة على خط بعبدا - حارة حريك، تتجه الأنظار إلى ما قد يحمله هذا الأسبوع من محاولات تهدئة، ولا سيما أن الطرفين أرسلا إشارات تؤكد الحرص على ضبط الأمور بينهما.
وبحسب معلومات «الأخبار»، أطلق حراك سياسي داخلي، استهلّه رئيس

إسرائيل تواصل مسعاها لإبعاد فرنسا والأمم المتحدة عن المفاوضات مع لبنان، وعون يعتبر أن كرم موفدا رئاسيا وموقعه أرفع من أي وزير

مجلس النواب نبيه بري بزيارة إلى رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون، لتطويق التوتر بين عون وحزب الله. واستؤنفت في أثناء الساعات الماضية الاتصالات التي يتولاها مستشار الرئيس عون، أندريه رحّال، مع مسؤولين في حزب الله، تمهيداً لزيارة قد يقوم بها وفد من الحزب إلى قصر بعبدا، لعقد جلسة مصارحة مع عون، يجري خلالها التأكيد على «تعاون الحزب مع الدولة، وتذكير الدولة بما يتوجب عليها» لناحية التقصير في العمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية، والبت التعاطي مع ملفات أساسية، في مقدّمها ملف الأسرى، ووقف الخروقات، وحماية السيادة الوطنية. ويتزامن ذلك مع اقتراب نهاية الشهر المحمّلة بروزنامة استحقاقات يتهيّبها الجميع، بدءاً من زيارة قائد الجيش العماد رودولف هيكل لواشنطن بين 3 و5 شباط المقبل، وما سيسمعه من مطالب أميركية، مروراً بالخطة التي سيقدّمها الجيش لتنفيذ مهمة حصر السلاح شمال نهر الليطاني وما تحمله من مخاطر، خصوصاً أن حزب الله أبلغ المعنيين أنه غير معني بهذه المرحلة لا من قريب ولا من بعيد، وصولاً إلى التحضيرات الجارية لمؤتمر دعم الجيش الذي تستضيفه باريس في 5 آذار المقبل. وكل ذلك يجري تحت ضغط تطورات إقليمية متسارعة، مع ارتفاع منسوب المخاطر من احتمال شنّ الولايات المتحدة وإسرائيل عدواناً واسعاً على إيران.
وفيما نفى المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب صحة ما نشرته «الأخبار» حول اقتراحه تشكيل وفد يمثّل الطوائف الثلاث الكبرى للمفاوضات، عاد الحديث عن لجنة «الميكانيزم» وسط معلومات عن استئناف اجتماعاتها في نهاية شهر شباط، من دون تحديد إطار واضح لها أو للمواضيع التي ستُناقشها، مع سعي من العدو لحصر الاجتماعات بلبنان وإسرائيل والولايات المتحدة، وإبعاد فرنسا والأمم المتحدة عن المحادثات، وفي ظل ضغط أميركي على لبنان لتوسيع مستوى مشاركته ورفع سقف تمثيله، وصولاً إلى إعلان إنهاء حال العداء مع إسرائيل.
وعلمت «الأخبار» أن الجانب الأميركي عرض للمرة الأولى أن ينعقد الاجتماع المقبل بحضور أميركي – إسرائيلي – لبناني، في قاعدة عسكرية أميركية في ميامي. لكن الأوساط الرسمية تقول بأن الرئيس عون رفض الطلب، وأصر على أن يكون الاجتماع في الناقورة وبمشاركة الأعضاء أنفسهم، علما ان السفير سيمون كرم الذي التقى مجموعة اعلاميين للمرة الثانية في

لمناسبة مرور عام على تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار، نظّم أهالي قرى الشعب مسيرة من الضهيرة إلى مروحين مرورا بيارين والزلوطية والبستان وأم التوت، مطالبين بتوفير الظروف النهائية والسماح لهم بإعادة إعمار منازلهم. علما أن قوات العدو دمّرت هذه البلدات تماما بعد وقف إطلاق النار، فيما لا تزال عشرات الدونمات من أراضيها تحت الاحتلال أو يمنع العدو الأهالي من الاقتراب منها.

تقرير

مخاوف من تسلّل الإرهاب
الجيش ينشئ فوجاً جديداً للحدود البرية

فراس الشوفي

بين الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة انطلاقاً من الجنوب، والمخاوف المتزايدة من انتعاش تنظيم «داعش» وجماعات إرهابية أخرى في سوريا، تتصاعد الضغوط

تتابع الأجهزة الأمنية عمليات عبور أعضاء من «داعش» هربوا من سجون «قسد» إلى لبنان، والتنسيق قائم مع دمشق

الأمنية وتتوسّع الأعباء والمهام المُلقاة على عاتق الجيش اللبناني، في ظل تعقيدات داخلية ودعم مادّي محدود.
وفيما يركّز «المجتمع الدولي» على تعزيز حضور الجيش في منطقة جنوب الليطاني، تبقى الحدود الشرقية والشمالية مصدراً دائماً للقلق في الحسابات العسكرية، كما تحظى باهتمام دولي، ولا سيما من دول تحالف «العيون الخمس». وقد زاد الغموض ما يشهده ملف السجون والمخيّمات التي تضمّ مقاتلين من «داعش» في الرقة ودير الزور، إلى جانب استمرار التوتّر بين الحكومة السورية و«قسد» في شرق سوريا، الأمر الذي عزّز مخاوف لبنان، وسائر الدول المحيطة، ودفعها إلى استكمال إجراءات الحماية المباشرة على معظم الحدود مع سوريا عبر إنشاء جدران خرسانية وبنى تحتية أمنية أخرى.
وفي هذا السياق، أعلن العراق قبل يومين انجاز نحو 80% من الجدار الممتدّ على طول الحدود مع سوريا، والبالغ 618 كيلومتراً، مع نشر وحدات قتالية إضافية. كذلك شرع الأردن في بناء جدار إسمنتي على حدوده مع سوريا بطول 375 كيلومتراً. وحتى تركيا، التي تؤدّي دور الوصي على النظام السوري الجديد، تواصل استكمال الجدار الفاصل مع هذا البلد بعد أكثر من عشر سنوات من العمل، وقد تجاوز طوله حتى الآن 800 كيلومتر من أصل 900 كيلومتر، ليُعدّ من أطول الجدران الحدودية بين دولتين في العالم، بعد سور الصين والجدار على الحدود الأميركية - المكسيكية. أمّا لبنان، الذي لا يملك الموارد الكافية لإقامة جدار خرساني على طول حدوده مع سوريا، فقد تجرّع مرارة الإرهاب خلال سنوات الحرب السورية، وهو اليوم يسرّع الخطى بحثاً عن دعم إضافي لتطوير قدراته في حماية الحدود البرية، ولا سيما الشمالية والشرقية. وهو ما تناوله قائد الجيش اللبناني العماد رودولف هيكل في اليرزة قبل يومين، خلال اجتماع لجنة الإشراف العليا على برنامج المساعدات المخصّصة لحماية الحدود البرية، بحضور سفراء الدعم وتطوير القدرات في ظل ارتفاع منسوب المخاطر. وإذا كان العنوان المطروح على المدى القصير، بالنسبة إلى الدول الغربية، هو مكافحة التهريب وضبط الحدود بهدف منع حزب الله من إعادة التسلّح، فإن الخشية من انتقال الإرهاب وتسلّل عناصر إرهابيين إلى الداخل اللبناني، أو إقدام جماعات متطرّفة على شنّ هجمات منظّمة، تشغل حيّزاً أساسياً في تفكير الدوائر الأمنية والعسكرية اللبنانية منها والأجنبية.
وبحسب المعلومات، باشر الجيش اللبناني فعلياً العمل على تطوير قدراته، في ظل وعود غربية بتقديم دعم لتشكيل فوج خامس للحدود البرية، بعد تشكيل أربعة أفواج خلال السنوات الماضية تنتشر حالياً على طول الشريط الحدودي الممتدّ من مصبّ النهر الكبير على البحر شمالاً، مروراً وشرقاً نحو الهرمل، وصولاً جنوباً إلى ما بعد خط المصنع على الهضاب الشمالية لجبل الشيخ.
ويأتي الشروع في تشكيل هذا الفوج بوصفه قوة دعم ميدانية، تهدف إلى مساندة الأفواج الحدودية في القتال إلى جانب قوات الحكومة الانتقالية في الهجمات ضد الأكراد، كما تمكّنت بعض نساء التنظيم من الوصول إلى لبنان.
وخلال الشهرين الأخيرين، رُصد وصول امرأتين من التنظيم قبل هجوم قوات دمشق على «قسد» في حلب، إضافة إلى تسجيل وصول امرأة قبل أيام، يُرجّح أنها أتت من مخيم الهول. ورغم أن وصول النساء يسهم في حلّ جزء من مشكلة اللبنانيات المحتجزات في شرق سوريا بسبب الانضمام إلى التنظيم، إلّا أنه يؤكّد في الوقت نفسه قدرة «داعش» على اختراق الحدود اللبنانية بسهولة، وهو ما يحظى بمتابعة دقيقة من الأجهزة الأمنية الغربية العاملة في بيروت وسوريا، خشية استفادة «داعش» وتنظيمات أخرى من هذه المعابر.
وتركّز هذه الأجهزة على معلومات تتعلّق باعتماد طرق ومناطق تهريب جديدة بين سوريا ولبنان وبالعكس، ولا سيّما في مناطق الشمال، بعد انحسار عمليات التهريب شرقاً. كما تولي اهتماماً بالمجموعات والأفراد المتّجهين إمّا إلى عشائر أو إلى تيارات سياسية أو سلفية لبنانية تعلن ولاءها للشرع، وبعضها يشارك في المعارك التي تندلع دورياً في سوريا، ولا سيّما في المواجهة الأخيرة التي سُجّلت خلالها مشاركة أفراد من العشائر وفلسطينيين في القتال ضد «قسد».
لكن تبقى كل الإجراءات الأمنية والعسكرية التي يمكن أن يعدّها الجيش اللبناني، وما قد يحصل عليه من دعم عسكري، قاصرةً ما دامت بعض القوى السياسية، وبعض الشخصيات الإعلامية والدينية، تتعامل باستخفاف مع مخاطر الإرهاب على لبنان. بل إن بعضها يذهب أبعد من ذلك، إلى حدّ استدعاء نظام الشرع للتدخل في الساحة اللبنانية، في استدراج مجاني لإشكالات وتوترات أمنية، من شأنها أن تفتح الباب واسعاً أمام تنامي النشاط الإرهابي.

الموفد القطري: عرض استضافة حوار لبناني - سوري

يبدأ وزير الدولة بوزارة الخارجية القطرية محمد الخليفي، زيارته إلى لبنان اليوم، حاملاً معه مجموعة ملفات سيناقشها مع المسؤولين اللبنانيين، في مقدّمها منحة قطرية للبنان قيمتها حوالي نصف مليار دولار، مفترض أن تُصرف على مشاريع واستثمارات في قطاعات الصحة والتربية، والطاقة والدفاع، وبعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي.
لقاءات الخليفي ستشمل الرؤساء الثلاثة، جوزيف عون ونبيه بري ونواف سلام، إضافة إلى نائب رئيس الحكومة طارق متري، وقائد الجيش العماد رودولف هيكل، وقادة الأجهزة الأمنية. خصوصاً وأن الزيارة تهدف أساساً إلى بحث ملف دعم الجيش اللبناني، على أن يناقش الخليفي مع سلام ومتري وهيكل التحضير لمؤتمر دعم الجيش، كما أن المنحة القطرية سيخصّص جزء منها لدعم عناصر قوى الأمن الداخلي، وأمن الدولة.
عُلم كذلك أن الخليفي سيطرح فكرة مؤتمر حواري لبناني – سوري يعقد في الدوحة لحل الملفات العالقة. كما يرجح مناقشة تزويد لبنان بالغاز لتوليد الكهرباء، بناء لطلب لبناني رسمي المساعدة في استجرار الغاز القطري عبر سوريا لزيادة التغذية الكهربائية، إضافة لمناقشة ملف مشروع طاقة نظيفة في عكار والجنوب.

ابراهيم الأمين

السلطة تدفع الناس إلى انتفاضة شعبية؟

لم تعد هناك حاجة إلى معلومات أو تحليل. فالمحور الذي تقوده الولايات المتحدة حسم خياره، وقرّر أن قوته تخوّله فرض ما يريد، حيثما يريد، شرقاً، غرباً، شمالاً أو جنوباً. وكل ما قاله رئيس وزراء كندا، في لحظة الحقيقة، هو إن أميركا تسعى إلى الاستفراد بالعالم، دولةً بعد دولة، وشعباً بعد شعب، وقدرةً بعد قدرة، فيما لا ترى في من يقفون في مواجهتها سوى مجموعات بشرية قليلة وضعيفة.
وإذا كان من غير المتوقّع، على الأقل في المدى المنظور، أن تبادر قوى كبرى كالصين، أو دول وقوى وسطى، كالتي أشار إليها المسؤول الكندي، إلى فعل نوعي مضاد، فإن المرجّح، لا المفاجئ، هو المزيد من البلطجة والمزيد من الجرائم الأميركية في أنحاء العالم كلّه.
في منطقتنا، تدفع السياسة الأميركية الجميع إلى الزاوية، وتخيّرهم بين الاصطفاف إلى جانبها صاغرين، أو الوقوف تحتها خاضعين. فهي لم تعد تقبل بنصف تحالف أو ربع تعاون، ولا بالصمت أو الحياد أو غضّ الطرف، بل تريد مشاركة فعّالة من كل من يرى نفسه في صفّها.
وفي هذه المنطقة، تتولى إسرائيل قيادة هذا الجانب من التحالف. فتقيم تعاوناً مباشراً مع دول لم تعد تخجل بعلاقتها مع الكيان، كإمارات آل زايد، أو مغرب الملك المرتجف، أو الانفصاليين الذين ينتشرون في سوريا

لبنانيون منخرطون في مشاريع العدوين الأميركي والإسرائيلي يحاولون تكرار تجربة 1982، ولم يقرأوا جيداً حجم المتغيرات في المجتمع وتطلعات بقية اللبنانيين

واليمن والعراق وليبيا والسودان والصومال، وتقدّم خدماتها الأمنية والعسكرية، مع اشتراط الإشراف المباشر على كل تعاون وكل دعم.
أما حلفاء إسرائيل من الدول والقوى، فهم في حالة استسلام شبه كامل. يقدّرون أن الأمور غير قابلة للإصلاح، وأن مقاومة هذا الهجوم تُعدّ فعلاً انتحارياً. لكنهم لا يكتفون بذلك وبالوقوف جانباً، بل باتوا أكثر انخراطاً في المشروع نفسه. ولا يبدو أن أي أقلية مرشّحة للاستفاقة، حتى بعد ما جرى مع أكراد سوريا الذين ظنّوا أنفسهم حلفاء لأميركا فأصابهم ما أصابهم. بل لا تزال هذه القوى الانفصالية ترى أن مستقبلها لا يكون ولا يستمر إلا بالانخراط في المشروع الأميركي - الإسرائيلي.
بطبيعة الحال، هناك نقاش واسع حول سلوك وأداء القوى الحاكمة في دول المنطقة كافة، وهو نقاش سبق أن دار مع أنظمة كالتي سقطت في العراق وسوريا. ولكن لا يظهر في الأفق ما يشير إلى أن من استولى على السلطة يريد شراكة فعلية مع الآخرين. وما شهده عالمنا العربي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية كافٍ للقول إن أي نظام لا يفهم لغة شعبه، سينهار على حين غرة، ولن يكون بمقدور العالم كله حمايته. في لبنان، يبرز الخطر في أوضح صوره، لا لأن المشروع الأميركي - الإسرائيلي شديد الوضوح والصلافة فحسب، بل لأن قوى محلية، ولا سيما تلك المرتكزة بالغزو الخارجي، تعتقد أن مستقبلها مرهون بالخضوع للإدارة الأميركية. وما شهدناه بعد عام على الحرب الإسرائيلية يكشف أن عملاء أميركا وإسرائيل ليسوا قلّة ولا محدودي النفوذ والتأثير. غير أن الأخطر من ذلك، أن كتلة وازنة من اللبنانيين، ممّن يقرّون بخطر المشروع الأميركي - الإسرائيلي، اختاروا الاستسلام بذريعة العجز عن المقاومة. وهي ذريعة لا تعني سوى أمر واحد: أنهم لا يريدون بذل الجهد، ولا تقديم أي تضحية من أجل بلادهم، ما يجعلهم شركاء فعليين في الغزو الكبير.
ما تقوم به سلطة الاستسلام، سواء على رأس مؤسسات الدولة اللبنانية أو في جنباتها، هو بالضبط سلوك المستسلم الذي لا يكتفي برفض المقاومة، بل لا يريد لأحد أن يُقاوم. وهم يظهرون استعدادهم لتقديم المزيد من التنازلات، ويعبرون عن ذلك في خطبهم ومواقفهم وقراراتهم، وكذلك في التزاماتهم التي سرعان ما تكشفها الأيام.
اليوم، يستعدّ مجنون العالم لمغامرة جديدة، عنوانها المعلن إيران، فيما هدفها الفعلي إخضاع المنطقة بأكملها بضربة واحدة، وتلزيم إسرائيل إدارة هذه البلدان ونهب ثرواتها، أما غايتها الأهم فهي تفتيت المنطقة وإغراقها في حروب أهلية لا تنتهي. ووسط هذا الجنون، ثمّة في لبنان من يراهن بقوة على هذه المغامرة. وهناك فريق داخل مؤسسات السلطة، وبين القوى السياسية، وحتى في نادي رجال المال، يعتقد بأن ضربة أميركية لإيران ستسهّل القضاء على حزب الله. ومن بين هؤلاء من يرفع شعار السيادة، لكنه لا يعارض الاستعانة بالجيش السوري، بقيادة أحمد الشرع، للتخلص من حزب الله والمقاومة. وهذا التيار يقف اليوم على التل، متوهّماً أن أميركا ستتولى ضرب المركز العالمي لقوى المقاومة وستقطع الرأس، لتتهاوى بعدها سائر الأطراف.
المشكلة مع هؤلاء أنهم يتغافلون عن حقيقة أنهم يدعون إلى قتل جزء من شعبهم، ويمارسون عملياً تحريضاً على قتل لبنانيين من أبناء جلدتهم. ويفترضون، وهماً، أن هذه الجماعة ستقف مكتوفة الأيدي وتُعلن الاستسلام طلباً للنجاة.
ومشكلة العقل الحاكم لدى هذه المجموعة من العملاء اللبنانيين أنها هي نفسها، قادة أو ورثة، راهنت قبل أكثر من أربعين عاماً على أميركا وإسرائيل، ورحّبت بالجيوش الإسرائيلية والأميركية والأوروبية، وبنت جيشها الخاص الذي باشر عمليات قمع منظّم ضد أهله.
مشكلة هذه المجموعة لم تعد في عقلها المريض فحسب، بل في جهلها بتجارب التاريخ. واعتقادها بأن التغني بزمن مضى إلى غير رجعة قد يعيد لها بريقها وقدرتها على الحكم.
وأخطر ما في الأمر أن هذه المجموعة من المرتزقة، المنتشرة بين مؤسسات الدولة وقواها السياسية والدينية والاقتصادية، لم تدرك أن من يحاول إعادة تكرار التاريخ عليه أن يتذكر أن التاريخ نفسه حمل أقسى الردود على مثل هذه الحملات. وما نشهده اليوم من تجاهل لحقوق الناس في الأرض والتحرير والتنمية والسيادة والحرية، ليس إلا تكراراً لتجاهل مماثل وأكبر الغزو الكبير عام 1982، وكانت نتيجته انتفاضة شعبية أعادت الأمور إلى ما قبل الاجتياح، وأسقطت محاولات التطبيع مع العدو، انتهى إلى تغيير نوعي في طبيعة النظام الحاكم في لبنان.
اليوم، تبدو الأمور متجهة نحو تكرار التجربة ذاتها، ما يعني أن ثمة حاجة فعلية إلى انتفاضة شعبية في مواجهة الحكم القائم. وقد تكون هذه الانتفاضة معبراً إلزامياً لتصحيح الخطأ. وهي انتفاضة سياسية بامتياز، لكنها تفتح في الوقت نفسه كوة واسعة في جدار الأزمة الاقتصادية. وهي انتفاضة لا يمكنها انتظار نخب وقوى لا تزال غارقة في النقاش حول «جنس الملائكة»، بل انتفاضة ستخلق قادتها وكوادرها بنفسها، وستكتشف أن الناس كانوا في انتظارها. وستكون انتفاضة ضرورية لحماية المقاومة وسلاحها، لا العكس.

قضية

صندوق النقد يشكّك بمشروع «الفجوة»

10 مليارات دولار كلفة السنة الأولى

محمد وهبة

حتى الآن لا يبدو أن هناك استعجالاً تشريعياً لدراسة وإقرار قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع. فالأولوية اليوم هي للموازنة العامة التي سيبدأ نقاشها قريباً في الهيئة العامة بعد تعيين موعد لها. وعدم الاستعجال مصدره قراءة سياسية - تقنية بشأن تبعات إقرار القانون شعبياً على الكتل السياسية قبل الانتخابات النيابية، وتقنياً بسبب الكثير من الملاحظات الجوهرية بشأنه، فضلاً عن الملاحظات الإجرائية والتطبيقية عليه. طبعاً، إن أي قراءة سياسية لهذا المشروع يجب أن تأخذ في الحسبان المشهد الأوسع في لبنان والمنطقة، وهو مشهد محكوم بالكثير من العوامل المتغيّرة التي لا تجعله

> **سندات اليوروبوندز المستحقة أصلاً وفائدة تبلغ 50 مليار دولار قبل الشطب**

مستقرّاً. أما على الصعيد التقني، فإن أبرز الملاحظات الجوهرية هي تلك التي تتعلق بما قاله صندوق النقد الدولي للمسؤولين، إذ في رأيه إن صيغة المشروع التي أقرّتها الحكومة غير قابلة للحياة وتتطلّب إنفاق 10 مليارات دولار في السنة الأولى من سداد الودائع، فضلاً عن أن توزيع الخسائر بناء على توزيع المسؤوليات ليس واضحاً.

يمكن اختصار ملاحظات صندوق النقد الدولي بأربع ملاحظات أساسية:

- الأرقام التي بُنيت حسابات المشروع على أساسها غير دقيقة. وبهذا المعنى، فإن ما يقصده الصندوق أن المعطيات الرقمية بشأن الودائع وكلفتها وتوزيع هذه الكلفة بناء على الأصول المتوافرة لدى مصرف لبنان والمصارف ليس دقيقاً، بل يحتاج الأمر إلى دراسة أوفى وأعمق من السيناريوهات التي بُني عليها المشروع. فعلى أي أساس استند المشروع لتقدير الخسائر والفجوة المالية قبل تنقية الأصول أو بعدها؟ لا جواب واضحاً لدى صندوق النقد الدولي على هذه النقطة، وهو ما يجعله متشككاً في الأرقام والتقديرات المالية وانعكاسها على المالية العامة، وهذا هو محور تركيزه في الأساس، وكل الملاحظات التالية مرتبطة بهذا الأمر بشكل أساسي.

- يعتقد صندوق النقد الدولي أن تراتبية توزيع الخسائر ليست واضحة بعد كما وردت في مشروع القانون المُحال إلى مجلس النواب. وفق بعض المعنيين بإعداد هذا القانون، فإن صندوق النقد الدولي كان يطالب بتصفير كامل لرساميل المصارف بما يؤدي إلى تحميلها 20 مليار دولار من الخسائر، ولكن المشروع يؤدي في نهاية الأمر إلى تكبيدها 10 مليارات دولار، ليس واضحاً كيف ستتم رسملتها. وهو باب مفتوح للاستنساب، لا سيما أن الودائع «القديمة» سيتم التعامل معها على أساس أسعار صرف مختلفة، بينما «الفجوة» التي ستظهر في ودائع المصارف لدى مصرف لبنان ليس واضحاً كيف سيتم التعامل معها وكيفية تغطيتها.

- بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، إن تطبيق المادة 113 من قانون النقد والتسليف، والتي هي بمثابة مؤشّر على مشاركة الدولة في تحمّل الخسائر بشكل مباشر عبر الخزينة العامة، أمر مرفوض. ويعتقد الصندوق، كما أبلغ المسؤولين في لبنان، أن أي تعثّر في تسديد الالتزامات المترتبة على مصرف لبنان، سينعكس مباشرة على الخزينة العامة. وهذا السداد ليس مقتصراً على سنة واحدة أو على فترات محدّدة، بل يمتدّ على أكثر من 20 سنة، وبالتالي إن أثره على المالية العامة قد يمتدّ زمنياً لفترة طويلة، وقد يفرض على الخزينة العامة التدخّل لتغطية الالتزامات السنوية على المصرف بموجب تطبيق المادة 113 من قانون النقد والتسليف، وإن من شأن ذلك أن ينعكس على نفقات الخزينة العامة ويترك أثراً «مستداماً» على قدرة الدولة على تحمّل الدين والالتزامات. فالمطلوب من لبنان ألا يسجّل أي عجز مالي، وأن يواصل مراكمة الفائض الأولي، بمعنى أن يواصل التقشّف الشديد واستعمال السياسة المالية - الضرائب من أجل الحفاظ على توازن السياسة النقدية. لا بل المطلوب من الدولة أن تواصل جمع الضرائب وزيادتها من أجل تحقيق الفائض المالي وعدم الوقوع بالعجز. المطلوب من لبنان أن تكون سياسته تشدّدية، لا أن يكون التشدّد المالي هو مجرّد ردّ فعل ظرفي ومؤقت. وبهذا المعنى، فإن استدامة الدين وقدرة الخزينة على تحمّله هما الأساس، إذ يجب ألا ننسى أن استحقاقات سندات اليوروبوندز، بكاملها أصلاً وفائدة، تتجاوز 50 مليار دولار، وهو رقم هائل حتى بعد «الشطب» المتوقع بأن يتراوح بين 60% و70%، أي إنه في أفضل الأحوال ستترتب على لبنان ديون بقيمة تتراوح بين 15 ملياراً و20 مليار دولار، أي بنسبة كبيرة من القيمة الفعلية للناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فإن حساب الفوائد المترتبة على هذا المبلغ والمدفوعات السنوية مقارنة مع الإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة في السنوات المقبلة يجب ألا تصل بالوضع المالي إلى مستوى العجز. وسيكون من الإعجاز ألا نصل إلى هذا المستوى.

- الملاحظة الأخيرة والأخطر، في ما قاله صندوق النقد الدولي للمسؤولين في لبنان، هو أن كلفة السنة الأولى من أصل السنوات الأربع المتعلقة بتسديد أول 100 ألف دولار، تبلغ 10 مليارات دولار، أي ما يساوي جزءاً أساسياً وكبيراً من السيولة المتوافرة لدى مصرف لبنان حالياً والبالغة 12 مليار دولار. تسديد هذا المبلغ من مصرف لبنان يعني تنشيفاً هائلاً للسيولة ستكون له تداعيات خطيرة على قدرة لبنان على تغطية حاجاته بالعملة الأجنبية. وهذا الحساب، أي الـ10 مليارات دولار، استند إلى مسألة بسيطة: قاعدة هرم الاستحقاقات لتسديد الـ100 ألف دولار عريضة جداً، لأن متوسط ما هو متوافر في الحسابات الصغيرة التي يقلّ ما فيها عن 100 ألف دولار، يبلغ 19 ألف دولار. ويضاف إلى ذلك أن عدد الذين تستحق لهم هذه الودائع كبير جداً. بمعنى آخر، إن الحكومة التزمت وفق مشروع القانون ألا تقلّ الدفعات الشهرية عن 1500 دولار، أي 18 ألف دولار سنوياً، وأن متوسط المبالغ في الحسابات التي فيها أقلّ من 100 ألف دولار، يبلغ 19 ألف دولار لعدد يبلغ 782 ألف حساب. وإذا اعتبرنا أن جمع الحسابات سيؤدي إلى إلغاء نحو 30% من الحسابات (هذا هو سيناريو وزارة المال)، فإن عدد المستحقين يبلغ 547 ألف حساب فيها بمتوسط 19 ألف دولار (حكماً ستبقى المبالغ الأقلّ في الحسابات المستحقة)، وبالتالي إن المبالغ المستحقة على أساس 18 ألف دولار سنوياً، تبلغ 9,8 مليارات دولار. ويفترض أن يضاف إلى مبلغ الاستحقاقات في السنة الأولى، مبلغ 18 ألف دولار لنحو 145 ألف حساب تمثّل الشريحة التي فيها أكثر من 100 ألف دولار ويستحق لها 18 ألف دولار أيضاً في السنة الأولى، أي ما قيمته 2,6 مليار دولار. من أين ستأتي هذه المبالغ؟ هذا شكّ مشروع في جوهر القانون المُحال إلى مجلس النواب لا يتعلق بالمسعى والسياسة التي ينفذها صندوق النقد في الضغط على لبنان، وإنما بمراكز النفوذ والقوى في لبنان التي تضغط من أجل إنجاز أي مشروع. فهل ما يراه رئيس الحكومة إنجازاً هو مجرّد واجهة «ليشيل الموضوع عن ضهر الحكومة»؟

التعثر في تسديد الالتزامات المترتبة على مصرف لبنان سينعكس على الخزينة العامة (هيثم الموسوي)

تقرير

قانون «الانتظام المالي» يتجاهل النزاعات القضائية

زينب بزي

ليس لدى أحد شكّ بأن مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع هو الإطار التشريعي الذي يفترض أن يؤسّس لمعالجة تبعات الانهيار المصرفي. غير أنّه بدا للخبراء في القانون كأنه مشروع عام لمعالجة بعض جوانب الأزمة، ويترك قسماً منها معلقاً على اجتهادات القضاة، لا سيما النزاعات القانونية

> **آلاف الدعاوى التي لم تصدر بشأنها أحكام قضائية حاسمة ستبقى معلّقة**

التي نشأت بفعل الانهيار بين الأفراد بوصفهم مودعين أو مقترضين وبين المؤسسات المصرفية، وهي نزاعات لم يبتّ بها القضاء بشكل نهائي وحاسم قبل صدور القانون، فكيف سيجري التعامل معها بعد صدوره بالصيغة التي أحيل فيها إلى مجلس النواب؟

يركّز مشروع القانون على مقاربة مالية للفجوة من دون أن يعود إلى رسم الإطار القانوني لتنظيم العلاقة بين المصرف والفرد أو الشركات التجارية. صحيح أنه يرمي أيضاً إلى توزيع الخسائر على الأطراف المعنية من مصرف لبنان والمصارف والزبائن والدولة، إلا أن النزاعات القانونية بينهم ستظلّ قائمة لأن القانون لا يذكرها صراحة أو يتطرّق إليها. فهو لم يذكر مصير الإبداعات التي تمت عبر كتاب العدل أو الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم المختلفة.

هذا الوضع يظهر بوضوح في مسألة الودائع بالليرة اللبنانية. فالمشروع لا يلحظها ولا يحدّد مصيرها، ولا يذكر آلية التعامل معها ضمن مسار توزيع الخسائر، بل من الواضح أنه سيترك حاملي الليرة يتعرّضون للخسارة القصوى. إذا كانت الودائع بالليرة، وهي جزء العملة الرسمية للدولة اللبنانية وجزء أساسي من الواقع المالي والنقدي، قد بقيت خارج النص، فيصبح طبيعياً، في بلد غير طبيعي، أن لا يدخل المشروع أصلاً في ملفّ الدعاوى القضائية المرتبطة بها أو بسواها من النزاعات الفردية.

ومن اللافت أن يتطرّق المشروع بصورة عابرة إلى القروض والتسهيلات المصرفية في المادة الخامسة منه، إنما في سياقٍ خارج تماماً عن الإشكالات القضائية القائمة. فهذه المادة لا تُعالج النزاعات بين المصارف والمقترضين، ولا القروض المتنازع عليها، ولا حالات الامتناع عن قبض السداد، بل ترد في إطار تنقية الأصول غير المنتظمة، وتتعلّق بالقروض التجارية التي تجاوزت 750 ألف دولار والتي سُدّدت بالليرة اللبنانية بسعر متدنٍ عن سعر السوق ما بين تاريخي 2019/10/17 وتاريخ نفاذ القانون. وبذلك، يبقى ذكر القروض في المشروع ذكراً تقنياً محصوراً بهذا الإطار الناقص الذي لا يتطرّق إلى سداد القروض بالعملة الأجنبية أو بالدولار، وبالتالي يعفي عدداً كبيراً من كبار المقترضين من تسديد أي تعويض عن سداد قروض بمليارات الدولارات بأسعار متدنية. أي إن المشروع لا يرقى إلى تنظيم قانوني للعلاقة التعاقدية أو للنزاعات القضائية الناشئة عنها.

«لم يتناول نصّ مشروع القانون المُحال إلى المجلس النيابي الدعاوى القضائية العالقة أمام المحاكم ولم يحدّد مصيرها أو كيفية التعاطي معها، لا بشكل صريح ولا ضمني» وفق المحامي كريم ضاهر. لا بل إن إهمال هذه المسألة بالتحديد سيترك ندوباً أعمق في النزاعات القائمة، لأن المشروع لم يذكرها مطلقاً، بمعنى أنه لم يذهب نحو تعليقها أو ربطها بتطبيق القانون الجديد أو تحديد أثره عليها «وهذا ما حصل أيضاً في مشروع قانون معالجة أوضاع المصارف الذي خلا بنسخته المقرّة «بعد النقاشات التي جرت في مجلس النواب، من أي إحالات إلى تنظيم الدعاوى القضائية أو إلى تعليق أي مفاعيل» يقول ضاهر.

ووفق هذا الوضع، فإنّ واضعي القانون قرروا، عن قصد أو عن إهمال، ترك ملف النزاعات القضائية خارج الإطار التشريعي، أي تركه على عاتق القضاء من دون توجيه واضح. وهذا ما يرى فيه الخبير القانوني نصري دياب نقصاً منهجياً. «فغياب النص التشريعي لا يعني تعليق عمل القضاء أو تبديل قواعده، بل يعني أنّ القاضي يبقى ملزماً بتطبيق القوانين النافذة، كما كان يفعل قبل طرح هذه القوانين، ما دامت النصوص الجديدة لا تقدّم أي جواب. غير أنّ الإشكالية تكمن في أنّ القاضي بات اليوم أمام منظومة قانونية أكثر تعقيداً، تجمع بين قوانين قائمة كقانون الموجبات والعقود، وقانون التجارة، وقانون النقد والتسليف، وقوانين استثنائية جديدة، كقانون الفجوة المالية وقانون تنظيم المصارف، من دون أن تُحدّد كيفية التوفيق بينها» وفق دياب.

إذاً، سيُترك القاضي أمام الاجتهاد والاستنسابية. وهو أصلاً اليوم أمامها. فالمحاكم لم تصدر أحكاماً تمييزية تكون مرجعية في هذا القانون، بل صدرت أحكام في قضاء العجلة والبداية والاستئناف، وتجمّدت عندما وصلت إلى التمييز. وبمجرد الأحكام الصادرة، هناك توجّهات مختلفة متروكة على عاتق كل قاضي واجتهاداته واستنسابيته. وفي رأي دياب، فإن «الاجتهاد لا يستقيم قانوناً، لأنّه بالمعنى الدقيق، لا يُبنى على قرار واحد، بل على سلسلة من القرارات الصادرة عن محكمة التمييز، وهو ما لم يحصل حتى الآن في هذا الملف. وبالتالي، لا يمكن تحميل القاضي مسؤولية إيجاد حلول تشريعية، لأنّ القاضي، وفق النظام القانوني المعتمد في لبنان، لا يخلق قانوناً، بل يطبّق النصوص المتوافرة أمامه».

تقرير

السلطة تتبنّى سياسة تثبيت سعر الصرف... مجدداً

العودة إلى اقتصاد أكثر تشوّهاً

ماهر سلامة

تعاملت السلطة في لبنان مع الانهيار النقدي والمصرفي بـ«الإنكار». كل ما تطلّبه الأمر من مجهود يتمثّل في عدم القيام بأي حركة. تُرك الجميع ينهش بعضه بعضاً، وتُرك نموذج الاقتصاد السياسي الفاشل يصل إلى مدى لم يصله من قبل. كان هذا سلوك السلطة بعد الحرب الأهلية، فانتزعت من الاقتصاد ما فيه من إنتاج ونفخت عوامل الريع التي كانت متأصّلة فيه. والآن، أيضاً، تكرّر الأمر في عودتها إلى أولوية تثبيت سعر الصرف في سياق تحفيز الاستهلاك المستورد لخلق النموّ، إنما بمصارف مفلسة، فانتهى الأمر إلى طفرة أكثر تطرّفاً من النموذج نفسه وتشوّهات أكبر في الهجرة وخنق الوظائف واللامساواة. ورد في دراسة روسانا توفارو بعنوان «الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار في لبنان»، أن سياسات ما بعد الحرب الأهلية «لم تكن تهدف إلى إعادة بناء اقتصاد منتج، بل ترسيخ نموذج يقوم على العقار والمال وتدفّقات الرساميل». وتكرّرت هذه الفكرة في مقال نشره مركز الدراسات اللبنانية لباسل صلوخ بعنوان «انشباح لبنان: الماضي والحاضر والمستقبل»، إذ أشار إلى أن نموذج ما بعد الحرب لم يكن خروجاً من النموذج السابق، بل إعادة إنتاج له بصيغة أكثر حدّة وأقل إنتاجية. وهذا السلوك يشبه إلى حدّ كبير مشهدية النظام الاقتصادي لما بعد انهيار الـ2019. الواقع، إن كثيراً من مسؤولي السلطة يرون في ثبات سعر الصرف مؤشّراً على الاستقرار والتعافي الاقتصادي. لكن العودة إلى تثبيته تعني دعم الليرة مجدداً. هذا ما يحصل في السابق ويعاد اليوم. لكن الأدوات اختلفت. فهذه المرّة لم يعد مصرف لبنان والمصارف قادرة على لعب دور آلة استقطاب دولارات المودعين وضخّها في السوق لتمويل الاستهلاك والاستيراد المفرط، بل من خلال حجز كميات كبيرة من الليرة في حسابات الدولة اللبنانية لدى مصرف لبنان، وهو ما يزيد الطلب على الليرة ويسهم في الحفاظ على قيمتها السوقية أعلى من قيمتها الفعلية.

موظفون ينتظرون سحب أموالهم أمام صراف آلي (أ ف ب)

قبل الأزمة، كان سعر الصرف ثابتاً، ولكنه منفوخ، إذ إن سعر الصرف الحقيقي كان أعلى من سعر الصرف المثبّت (السعر الاسمي لليرة مقابل الدولار) بنحو مرتين ونصف. ووفق حسابات الخبير الاقتصادي شربل نحّاس، فإنه مع انهيار سعر الصرف في 2019، انخفض مؤشّر سعر الصرف الحقيقي إلى مستويات قياسية، فأصبح أدنى من سعر الصرف السوقي في صيف سنة 2021. بعد ذلك، وبسبب رفع الدعم عن المحروقات، عاد سعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع، إلا أنه كان مستقراً بشكل ما حتى صيف سنة 2023 حين قرّر مصرف لبنان بالتعاون مع وزارة المال، مجدداً، العودة إلى السياسة القائمة على تثبيت سعر الصرف بما يساوي 89500 لكل دولار. ومذاك، عاد مؤشّر سعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع مقارنة مع سعر الصرف الثابت، حتى بلغت النسبة بينهما تقريباً المستوى نفسه قبل الأزمة. أي إن الليرة المثبتة مدعومة بشكل كبير، وصارت قوّتها الشرائية أعلى بمرتين ونصف من السعر المثبت، ما يشير بوضوح إلى عودة النموذج السابق: سعر صرف مُضخّم بالنسبة نفسها التي كان عليها قبل الأزمة.

ورغم التشابه الكبير في عمليتي التثبيت، إلا أنه طرأت متغيرات على شكل النموذج المستعاد. ففي النسخة الجديدة من نظام سعر الصرف الثابت، انتقلت الدولرة من المصارف، حيث كانت الودائع والقروض بالدولار تطغى على الودائع والقروض بالليرة، إلى دولرة شبه شاملة خارج المصارف أيضاً تُستثنى منها معاملات الدولة فقط، وصارت تشمل الأسعار والأجور والتبادلات التجارية كلّها تقريباً. استعمال الليرة اللبنانية في التبادلات صار مقتصراً على «الفراطة» بينما الدولار صار العملة الرئيسية في التبادل اليومي، طبعاً لا يمكن إغفال كل التشوّهات التي أصابت السوق أيضاً بفعل الانهيار، مثل إفلاس المصارف وانهيار قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف وهجرة الموارد البشرية، فضلاً عن زيادة الاستيراد والاعتماد أكثر على تحويلات المغتربين كممول أساسي للاستهلاك. عملياً، عاد لبنان إلى نموذج دعم العملة. ودعم العملة يعني تنشيفاً هائلاً للسيولة بسبب زيادة الاستهلاك، ما يتطلب زيادة في الاستيراد وزيادة في تسرّب العملات الأجنبية من الاقتصاد. أي الحلقة المفرغة نفسها التي كانت سائدة قبل الأزمة والتي أدّت إلى الانهيار.

إلا أن هذا «الاستقرار» الظاهري في سعر الصرف لم يأتِ من دون كلفة اجتماعية عالية. فبينما أعاد النموذج الجديد مستوى من القدرة الشرائية للعملة نفسها، لم يُعِد بناء الأجور ولا المدّخرات التي دُمّرت خلال الأزمة. عملياً، استعاد سعر الصرف بعضاً من قوّته بشكل اصطناعي من خلال دعم العملة، ولكن دخل الغالبية الساحقة من اللبنانيين بقي عند مستويات متدنية، فيما ضاعت المدّخرات التي كانت تشكّل صمام أمان للطبقة الوسطى. وبهذا المعنى، لم يُترجَم دعم العملة إلى تحسّن في مستوى العيش، بل إلى تثبيت لواقع جديد تُصبح فيه السلع والخدمات أغلى نسبياً، فيما تبقى الأجور ضعيفة والقدرة على الادخار شبه معدومة. النتيجة المباشرة لهذا الاختلال كانت تحميلاً غير متكافئ لأعباء «الاستقرار» الجديد. فالطبقات الفقيرة تحمّلت القسم الأكبر من الصدمة، مع تآكل قدرتها على تأمين الحاجات الأساسية، فيما شهدت الطبقة الوسطى انهياراً شبه كامل بفعل فقدان المدّخرات وتراجع الأجور الحقيقية. وهكذا، لم يعد النموذج الجديد مجرّد إعادة إنتاج للنموذج السابق، بل أصبح نسخة أكثر لامساواة منه، تعيد دعم العملة من دون إعادة بناء المجتمع الذي انهار معها.

> **رغم العودة إلى دعم القدرة الشرائية إلا أنه لم يُعد بناء الأجور ولا المدخرات**

لا يؤدّي تثبيت سعر الصرف تلقائياً إلى كبح ارتفاع الأسعار، خصوصاً في اقتصاد مُدولر ومحتكَر كما هي الحال في لبنان. فعندما تُسعَّر السلع والخدمات بالدولار، تصبح حركة الأسعار منفصلة عملياً عن سعر الصرف نفسه، إذ لا تنخفض الأسعار عند تحسّن سعر الصرف ولا تتراجع تلقائياً مع ثباته. وفي ظل ضعف المنافسة وتركّز الأسواق في يد عدد محدود من المستوردين والموزّعين، يتحوّل التثبيت إلى عامل يسمح بتثبيت هوامش ربح مرتفعة بدل ضبط الأسعار. ومع غياب الرقابة، يعتمد التجار ما يمكن وصفه بـ«التسعير الوقائي»، أي تسعير السلع على أساس مخاطر مستقبلية محتملة لا على أساس الكلفة الفعلية، ما يخلق تضخّماً مستمرّاً حتى في ظل استقرار سعر الصرف. بذلك، لا يُنهي الاستقرار النقدي التضخّم، بل يُعيد إنتاجه في شكل بنيوي ناتج من الدولرة والاحتكار، لا من تدهور العملة نفسها.

الأسعار في سوق مدولرة

خلال السنوات الماضية، لم تتحرّك الأسعار وسعر الصرف بالوتيرة نفسها. فمنذ نهاية عام 2017، ارتفع سعر صرف الدولار في السوق اللبنانية بنسبة تقارب 6000%، في حين ارتفعت الأسعار بنسبة تقارب 8000%، أي إن الأسعار سبقت انهيار العملة وتجاوزته. هذا الفارق يظهر بوضوح في المؤشّر الذي يقارن بين الأسعار وسعر الصرف، إذ ارتفع هذا المؤشّر من نحو 100 نقطة في نهاية 2017 إلى نحو 130 نقطة اليوم، ما يعني أن الأسعار ارتفعت بنحو 30% أكثر مما يبرّره تدهور سعر الصرف وحده. بكلام أبسط، لم يعد غلاء المعيشة ناتجاً فقط من انهيار الليرة، بل من ارتفاع إضافي في الأسعار فوق هذا الانهيار.

تقرير

«الأبنية المُهدَّدة بالسقوط بالآلاف»

صندوق لتمويل ترميم 105 مبانٍ في طرابلس؟

زينب حمود

حتى كتابة هذه السطور، كان البحث لا يزال مستمراً عن اليسار المير، تحت أنقاض المبنى السكني الذي انهار في منطقة القبة في طرابلس، فجر أول من أمس (انتُشل الأب مُتوفى وثلاثة أحياء جرحى من العائلة نفسها). وكانت العائلة قد أُنذرت قبل أربع وعشرين ساعة من الحادثة، بضرورة إخلاء البناء، لأنه مُهدّد بالانهيار. لكن يبدو أنها لم تكن تملك ترف إيجاد مأوى آخر، فلم تغادر منزلها. واستهتار الدولة بأرواح الناس لا يقتصر على ترك العائلة في مبنى آيل للسقوط فحسب، بل ينسحب على العجز عن إنقاذها بعدما تهاوى المبنى، نظراً إلى «ضعف إمكانات الدفاع المدني في طرابلس، المتمثّل في النقص في الآليات والمعدّات اللازمة لرفع الأنقاض والبحث عن العالقين تحتها»، وفقاً لرئيس بلدية طرابلس عبد الحميد كريمة. لذا، تمّ استدعاء عناصر من الدفاع المدني في بيروت والبترون وفي مناطق أخرى محيطة. ومع أن احتمال وجود أحياء تحت الأنقاض يستدعي البحث بأدوات خفيفة لا تشكّل خطراً على حياتهم، لكنّ «حتى هذه الأدوات الخفيفة، بدائية لدينا»، يقول كريمة.

هذه الكارثة هزّت الطرابلسيين في القبة، باب التبانة، ضهر المغر، باب الرمل وأبي سمرا، وأثارت نقمتهم ومخاوفهم من أن يكونوا هم الضحايا اللاحقين، خاصةً أن بلدية طرابلس أعلنت في المسح الأخير بعد الهزات في شباط 2023 عن 105 مبانٍ مُهدّدة بالسقوط يجب إخلاؤها فوراً، تضاف إلى 600 مبنى بحاجة إلى ترميم ويُخشى من سقوطها. ورغم ذلك، لم يتم إجلاء العائلات منها وتأمين أماكن بديلة لها، ولا حتى البدء بصيانة وترميم المباني المتصدّعة. لذا، خرجت عائلات من منازلها في حالة ذعر، بعيد سقوط مبنى القبة ولجأت إلى أقاربها، فيما بقيت عائلات أخرى تواجه خطر الموت داخل أبنية مُهدّدة بالانهيار، في أي لحظة.

تفاؤل بجدّية حكومية

وإلى جانب «الهزة» الشعبية، حصلت «هزّة» حكومية ورسمية، تُترجم في الاجتماع الذي سيجمع اليوم رئيس الحكومة نواف سلام ببلدية طرابلس والهيئة العليا للإغاثة ونقابة المهندسين وعدد من النواب، للتشاور في ملف الأبنية الآيلة للسقوط. وهذه «هزّة» روتينية تحصل بعد وقوع أي كارثة إنسانية، ثم تنتهي بانتهاء التغطية الإعلامية وحملات الاستنكار الواسعة. لكن، كريمة يبدو متفائلاً هذه المرّة من «جدّية الحكومة في إمساك الملف ووضعه على السكة الصحيحة». ويُقسّم الخطة التي سيطرحها في الاجتماع إلى شقّين، الأول «يتعلق بدفع الهيئة العليا للإغاثة بدلات إيجار للعائلات في المباني الـ 105 المُهدّدة بالسقوط»، والثاني الذي يشدّد على ضرورة توازيه مع الأول، هو «الترميم بعد كشف الخبراء والمهندسين على المباني لتقدير الكلفة الفعلية، ومن ثم إنشاء صندوق لجمع المال». وبذلك، يقول كريمة إن «المشكلة تُحلّ من أساسها خلافاً لما كان يحصل سابقاً بعد كل كارثة مماثلة من صرف أموال على الإيواء وترك الأبنية على حالها».

اجتماع اليوم سينطلق من نتائج المسح الذي أجرته بلدية طرابلس، تحديداً حول الأبنية الآيلة للسقوط الـ 105، رغم العشوائية في تقدير حجم التهديد، وإعلان مهندسين

> **انهيار الأبنية في طرابلس سببه الكثافة السكانية والتعدّيات وعدم الصيانة**

وجهات في المجتمع المدني ومصادر من داخل بلدية طرابلس نفسها عن عدد مبانٍ مُهدّدة أكبر بكثير. بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة قبل ثلاث سنوات، مثلاً، «سألنا البلدية عن تقديرها لعدد الأبنية المُهدّدة بالانهيار، كان جوابها أنّ هناك 4000 مبنى بحاجة إلى تدعيم، كرقم أولي، وهناك 400 مبنى بحاجة إلى الإخلاء فوراً»، تقول رئيسة الهيئة اللبنانية للعقارات أنديرا الزهيري. وتشير، في هذا الإطار، إلى أنه في لبنان، «بأستثناء المسح الجزئي الذي قام به الجيش اللبناني مع نقابتي المهندسين في بيروت والشمال في منطقة المرفأ والمناطق المحيطة بها بعد انفجار 4 آب وكشف أن نحو 83 ألف وحدة مُهدّدة بالانهيار، والمسح في الضاحية الجنوبية بعد الحرب الذي خلص إلى أرقام قريبة من الواقع عن حالة المباني، ليست هناك أرقام دقيقة للمباني الآيلة للسقوط في كل لبنان».

المباني المُهدّدة عددها بالآلاف

إذاً، قبل التدخّل لمعالجة ملف الأبنية في طرابلس، لا بد من البحث في دقّة الأرقام التي سينطلق منها وشموليته، خصوصاً بعدما، أكّد كريمة لـ«الأخبار» أن «عدد الأبنية المُهدّدة بالسقوط هو فعلياً بالآلاف»، علماً أنه بعد مُضيّ أكثر من سنتين على المسح، فإن النتائج قد تكون تغيّرت بفعل الهزات والعواصف. عدا ذلك، فإن المباني الـ 600 التي تحتاج إلى الترميم، أُعطيت مهلة سنوات قليلة (4 إلى 5 سنوات) لترميمها، قبل أن يصبح إخلاؤها ضرورياً، وقد مضى أكثر من سنتين منها. والأهم، أن المسح نفسه جرى تحت ضغط الأهالي الذين أرسلوا طلبات إلى البلدية، للكشف على سلامة أبنيتهم، ما يعني أنه لم يشمل جميع الأبنية على امتداد عاصمة الشمال.

من جهته، يخشى خالد تدمري، أستاذ العمارة والتخطيط المدني في الجامعة اللبنانية، وعضو المجلس البلدي السابق، من «السيناريو الأسوأ»، أي «توالي انهيار الأبنية إذا ما استمر إهمال الدولة مع العوامل الطبيعية، إضافة إلى سرقة التجار الحجارة المميزة والقناطر والأعمدة من الأبنية الأثرية، وهو ما يحصل في طرابلس اليوم ويؤدّي إلى انهيار قصور مثل قصر آل المغربي، وقصر آل عدرا قبل أيام في منطقة سرايا عتيقة». ويُميّز تدمري بين نوعين من الأبنية: «باطونية بنيت في النصف الثاني من القرن الماضي بطريقة رديئة، وأخرى تراثية». ويعدّ الأسباب التي جعلت من مدينة طرابلس بؤرة للأبنية الآيلة للسقوط، ومنها «الكثافة السكانية، عدم صيانة أبنية عمرها بين 50 و70 سنة، بنيت بمواد بناء خفيفة، وتعرّضت للقصف والهزات الأرضية، عدا التعدّيات والمخالفات وتحويل الطوابق تحت الأرض إلى ورش ومستودعات مكشوفة الأعمدة تتسرّب المياه إليها، ما يؤدّي إلى تآكل الأساسات». وعلى ضفاف نهر أبو علي، هناك أحزمة بؤس وتركّز للأبنية المتداعية، «نظراً إلى بنائها على تربة ضحلة، وارتفاع منسوب المياه في النهر ومياه الأمطار التي تسقي الأساسات».

في المقابل، لم تضع الدولة أي خطة لإنقاذ المباني الآثرية والسكنية في طرابلس، فيما «قامت الهيئة العليا للإغاثة بأعمال ترميم فرعية سابقاً ولم يتم العمل على المبنى ككل، كما سدّدت بدلات إيجار بلا ترميم»، وفقاً لتدمري. كذلك، «لم تحصل هذه المدينة المحرومة على حقّها كباقي المناطق من وزارة المهجّرين، بعد الحرب، وكان مشروع الحريري أو القبة السكني هو المشروع اليتيم في المدينة رغم ماخذنا عليه لجهة نوعية الإعمار والشكل الهندسي»، يضيف تدمري. فهل تحرّك كارثة سقوط مبنى القبة ضمائر المعنيين لإنشاء صندوق ترميم المباني هذه المرة؟ وهل يصبّ كبار أغنياء لبنان الذين يتمركزون في طرابلس، مالهم الانتخابي، في هذا الصندوق؟

وفيات ◄

جمعية التخصص والتوجيه العلمي
والمؤسسات العاملة في إطارها
تنعى المرحوم
السيد جميل إبراهيم
الرئيس السابق للجمعية
وتتقدم من عائلته وأولاده، ولا سيما ابنه مازن نائب رئيس الجمعية باحر التعازي وأصدق المواساة آملين من الله أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه، ويُلهم أهله ومحبيه جميل الصبر والعزاء.

بسم الله الرَّحْمن الرَّحيم
إِنَّا للهِ وإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُون
بالرضى والتسليم لمشيئته تعالى
آل أرسلان وآل جنبلاط ينعون إليكم المأسوف على صباها المرحومة
الأميرة نجوى مجيد ارسلان
زوجة محمود سامي باشا
المنتقلة إلى رحمته تعالى يوم السبت بتاريخ 24\1\2026
صُلّي على جثمانها الطاهر يوم الأحد 25\1\2026، والمأتم في دارة خلدة.
تُقبل التعازي اليوم الإثنين وغداً الثلاثاء في 26 و2026/1/27 من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السابعة مساءً، في دارة خلدة.
والدتها: الأميرة خولا جنبلاط
مجيد أرسلان
أشقاؤها: الأمير طلال أرسلان والمرحومان الأمير توفيق أرسلان والأمير فيصل أرسلان
ولداها: طلال سامي باشا و مالك سامي باشا
شقيقتاها: الأميرة زينة أرسلان جنبلاط والأميرة ريما أرسلان جنبلاط
لكم من بعدها طول البقاء
الراضون بقضائه: آل أرسلان وآل جنبلاط وآل سامي باشا

بسم الله الرحمن الرحيم
(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي) صدق الله العظيم.
يُصادف يوم غدٍ الثلاثاء 2026/1/27 ذكرى مُرور أسبوع على وفاة فقيدنا الغالي وعزيزنا وكبيرنا المرحوم الكاتب بالعدل
الأستاذ جلال زكريا علامة
(ابو يوسف)
أمين عام نادي شباب الساحل الرياضي
زوجته: سمر حبلي علامة (رئيسة الجمعية النسائية الخيرية لساحل المتن الجنوبي).
أولاده: الكاتب بالعدل الأستاذ يوسف (عضو مجلس بلدية الغبيري)، الدكتور مازن (مُدير عام مُستشفى الساحل الجامعي)، المحامي الأستاذ نبيل.
أشقاؤه: المرحوم الدكتور فخري (مُؤسس مُستشفى الساحل الجامعي)، المرحوم شوكت، المرحوم ناجي.
شقيقاته: هند (زوجة المرحوم الحاج علي خليفة)، المرحومة المربية خيرية (زوجة المرحوم الدكتور ربنيه تيناوي)، المرحومة إقبال (زوجة المرحوم عبد المنعم جمال الدين)، المرحومة دلال (زوجة المهندس الأستاذ هاني علامة).
بهذه الذكرى الأليمة سنُثلي عن روحه الطاهرة آيات من الذكر الحكيم يوم غدٍ الثلاثاء 2026/1/27 من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السادسة مساءً للنساء والرجال وذلك في مركز جمعية التخصص والتوجيه العلمي - الطابق الثاني (الرملة البيضاء - قرب مركز أمن الدولة).
إنا لله وإنا إليه راجعون
الراضون بقضاء الله وقدره: آل علامة، حبلي، الإدلبي، عطوي، مل، خليفة، جمال الدين، تيناوي، نادي شباب الساحل الرياضي وغموم أهالي ساحل المتن الجنوبي.

(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي).
ذكرى مُرور ثلاثة أيام على وفاة
المرحوم الحاج
محمد عبد الله زعرور
زوجته: حياة خليل الرومي.
ابنه: عبد الله.
بناته: المرحومة ريهام - عذاري - إيمان.
أشقاؤه: المرحوم أحمد - جمال - يوسف.
شقيقاته: زينب - فاطمة - المرحومة جميلة - أحلام - هيام - ناريمان - سمر - دلال.
أصهرته: عباس عساف.
تُقبل التعازي اليوم الإثنين للرجال والنساء في منزل الفقيد الكائن في بئر العبد، مُقابل مدرسة الليسيه لافينس، بناية الشُروق الطابق الرابع بعد صلاة الظهر، والثالث يُصادف يوم غدٍ الثلاثاء الواقع فيه: 2026/1/27 للرجال والنساء في مُجمع الكاظم حي ماضي من الساعة الثالثة حتى الساعة الرابعة ظهراً.
الأسفون: آل زعرور، الرومي، أسعد، عساف حلال، اللبان، علوية، محمد علي، مراد، عبد الله، وغُموم أهالي الخيام وأنصار.
للفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء

كلمات متقاطعة 5011

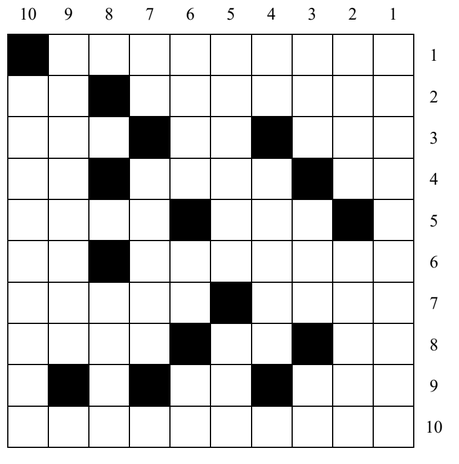

افقيا
1- أحد أعلام الموسيقى العربية حمل لقب « موسيقار الأجيال » – 2- من ملوك بلجيكا - للتاوه – 3- مصير الإنسان ونصيبه - للتفسير – حجر منقور للماء – 4- طعم الحنظل – مربط السفن على الساحل - اصل – 5- مال عنه – من يتكلم مع الأفاعي – 6- الإجراس الصغيرة – خاصم أشدّ الخصومة – 7- عاصمة بيرو – مدينة فرنسية – 8- اسم بوذا في الصين – أمر خفي – عائلة مصلح ومفكر اشتراكي بريطاني راحل – 9- موت – للندبة – 10- دولة أوروبية صغيرة

عمودياً
1- شاعر جاهلي – 2- موضع يُجمع فيه الحصيد ويُداس – عائلة مارشال فرنسي راحل تولى الحكم في الهند الصينية ومدغشقر وبسط حماية فرنسا على بلاد المغرب – 3- طابق في مبنى – مقدار – انحلّ الورم – 4- والد – اللقب الديني للإلهة آثينا – 5- عاصمة انغولا – من أغزر أنهر فرنسا – 6- مولود جديد – بئر عميقة – خبز يابس – 7- هدم الحائط – ذهبوا – 8- عاصمة أوروبية – 9- صانع تمثال الحرية في نيويورك – 10- مؤسس الصليب الأحمر الدولي

حلول الشبكة السابقة

افقيا
1- احمد خليفة – 2- ملحم زين – 3- الفراق – زكا – 4- تا – جسّ – اودي – 5- ديك – يدلي – 6- راما – إجلال – 7- آلات – ألدّ – 8- بالنتسا – اب – 9- ور – دلو – صدغ – 10- فيلمون وهبي

عمودياً
1- أندروبوف – 2- حملايا – اري – 3- ملف – كمال – 4- دحرج – الندم – 5- خماسي – أتلو – 6- لزق – داتسون – 7- ي ي – الج – 8- فنزويلا – صه – 9- كد – الأدب – 10- مايكل دبغي

sudoku 5011

2				1	5	8	7	
	7			4	2		5	
		5						9
		6		8				2
	8		2	5	1		6	
4						5		
9						4		
	2		1	3			8	
	4	1	8	6				7

حلول الشبكة السابقة

6	8	7	3	4	5	1	9	2
3	9	5	1	8	2	7	4	6
4	1	2	9	7	6	8	5	3
9	6	8	7	1	3	4	2	5
2	7	4	5	6	8	9	3	1
5	3	1	4	2	9	6	8	7
7	4	9	2	5	1	3	6	8
8	5	3	6	9	7	2	1	4
1	2	6	8	3	4	5	7	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 308

كلمة السر من 8 حروف: مدينة ايرانية
احمد اباد – اقليد – بوشهر – بول – يم – تبريز – جرجان – جرك – راسك – سرعين – عبادان – فيروز اباد – فردوس – قم – كاكي – كرج – لار – ماهان – نازك عليا

ك	ا	ك	ي	ب	س	و	د	ر	ف
ه	ن	ا	ح	م	د	ا	ب	ا	د
ج	ل	ا	ي	ل	ع	ك	ز	ا	ن
د	ر	ا	ن	ا	ه	ا	م	ن	ب
ا	ز	ج	ل	ل	ا	ر	ا	و	ر
ق	ي	ك	ا	ك	ع	د	ش	ق	م
ل	ر	ر	ب	ن	ا	ه	ل	و	ب
ي	ب	ج	م	ب	ر	ر	ا	س	ك
د	ت	ا	ع	ب	ن	ي	ع	ر	س
س	ف	ي	ر	و	ز	ا	ب	ا	د

حلول الشبكة السابقة: مزهرية

عملية حسابية 308

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

96	٪		X		=	72
٪	■	+	■	X	■	
	X		–		=	39
٪	■	X	■	+	■	
	X	4	–		=	15
=	■	=	■	=		
4		96		90		

حلول الشبكة السابقة

79	–	18	٪	1	=	61
+	■	٪	■	X	■	
2	X	3	X	16	=	96
٪	■	X	■	X	■	
9	X	11	٪	3	=	33
=	■	=	■	=		
9		66		48		

شبكة العنكبوت 308

إعداد نعوم مسعود

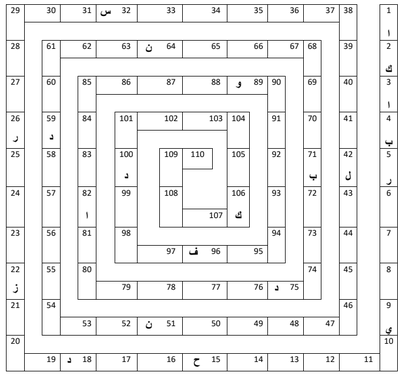

1 – 5 اصحاب المكانة المرموقة في المجتمع
4 – 18 ممثلة مصرية راحلة كانت زوجة وزير الحربية المشير عبد الحكيم عامر
16 – 21 من أشهر المعارك البحرية بين القوات الأميركية واليابانية خلال الحرب العالمية الثانية
20 – 32 رجل اعمال وعضو في الكونغرس الأميركي لقي حتفه مع زوجته ابدا في غرق سفينة تيتانيك عام 1912
30 – 38 دولة أوقيانية
36 – 52 اغنية للفنانة المصرية الراحلة اسمهان
51 – 56 مدينة ايطالية
54 – 64 شاعر مصري من اصل تركي من مؤلفاته « المعلوم والمجهول »
63 – 66 من الطيور
65 – 69 جزيرة سورية
68 – 71 قواعد اللياقة الإجتماعية والذوق العام
70 – 75 فيلسوف عربي اندلسي من مؤلفاته « تهافت التهافت »
74 – 77 لغة لبنانية في فضاء عكار
77 – 82 دولة اوروبية
81 – 89 عاصمة وولاية كاليفورنيا الاميركية
88 – 100 ادیب وروائي لبناني رأحل من مؤلفاته « طواحين بيروت »
99 – 106 بحر اوروبي ينفرع من المتوسط
106 – 110 مدينة في ايران تشتهر بصناعة السجاد

حل شبكة العنكبوت السابقة

متاعب – عبد المنعم مدبولي – ليش لهلق سهرانين – نوال السعداوي – ويليام تل – تلة الخياط – طرابلس الغرب – ربيع الثاني – نيمار – مارون بغدادي – ديجور – جورج بومبيدو – دولار – اراك – اكبر – برجا – جاكرتا – تالين

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5011

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عارضة أزياء برازيلية. حصلت على لقب سفيرة النوايا الحسنة للبيئة من قبل وكالة الأمم المتحدة
3+7+1+5 = حمام يُستخدم لنقل الرسائل ■ 2+6+4+8 = يشيّد البناء ■ 9+10+11 = افتتح المشروع

حل الشبكة الماضية: **مها ناجي صلاح**

على الغلاف

إيران (لا) تصدّق أميركا

استعدادات لحرب آتية... «على أيّ حال»

تعتبر إيران الوضع الحالي «تهديداً وجودياً»، وتعزّز بالتالي توجّهاتها الأمنية بهدف درء المخاطر (أ ف ب)

طهران - **محمد خواجوئي**

عزّز الحشد العسكري الأميركي في المنطقة التوقّعات بضربة عسكرية ضدّ إيران، على رغم إبداء واشنطن، في الوقت ذاته، رغبتها في «الحوار» مع طهران. والرغبة هذه، لا يبدو أن الجمهورية الإسلامية، في ظلّ تجربة حرب الـ12 يوماً، والاضطرابات الداخلية التي اعتبرتها استمراراً لتلك الحرب و«مؤامرة أميركية - إسرائيلية»، تأخذها في الحسبان، بقدر ما تحضّر نفسها لأسوأ السيناريوات.

وتفيد مصادر أميركية بأن حاملة الطائرات «يو إس إس أبراهام لينكولن» تواصل شقّ طريقها في اتجاه المنطقة، لتنضمّ قريباً إلى «سنتكوم»، رفقةَ ما لا يقلّ عن ثلاث قطع بحرية أخرى تعمل ضمن القيادة الوسطى، هي: حاملة الطائرات «روزفلت» الموجودة في البحر الأحمر، والمدمّرة القاذفة للصواريخ «ميتشر» في خليج عمان، والمدمّرة «مك فال» في الخليج. وكانت الحاملة «لينكولن» انطلقت إلى الشرق الأوسط في أعقاب موجة الاحتجاجات الإيرانية، وتهديدات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشنّ ضربة عسكرية ضدّ الجمهورية الإسلامية في حال لم تتوقّف الأخيرة عن ما سمّاه «قتل وإعدام المحتجّين». وتشير تصريحات المسؤولين الأميركيين، حتى هذه اللحظة، إلى أن الحشد العسكري الأميركي، يهدف إلى رفع مستوى الجهوزية، وكذلك تشديد الضغط على إيران والتضييق عليها، قبل أن يكون مؤشّراً إلى ضربة عسكرية وشيكة. وفي أحدث تصريح له في هذا الخصوص، قال ترامب: «(إننا) نراقب إيران... أسطول ضخم يشقّ طريقه نحو تلك المنطقة... إن قوّة كبرى تتحرّك في اتّجاه إيران. أفضّل ألّا يحدث أيّ شيء، لكننا نراقبهم عن كثب».

ومن جهته، أكّد نائب الرئيس، جيه دي فانس، أن التعزيزات والحشود العسكرية الأميركية بالقرب من إيران تأتي لغرض حفظ الجهوزية وحماية القوات الأميركية، وليس بالضرورة بدء الاشتباك. وتابع: «نريد فقط التأكد من أن لدينا خياراً. لدينا قوات ضخمة في المنطقة، وكوادر قد تتعرّض للخطر». وتوازياً مع ذلك، كثّفت واشنطن من إجراءاتها الاقتصادية ضدّ طهران، معلنةً، الجمعة، فرض عقوبات على 9 سفن ومالكيها، معروفة باسم «أسطول الظلّ» الإيراني، في إشارة إلى السفن التي تستخدمها إيران للالتفاف على العقوبات وتصدير النفط. ويمكن النظر إلى مجمل المواقف والإجراءات الأخيرة للولايات المتحدة تجاه إيران، بدءاً من التصريحات المتناقضة لترامب - بما فيها تهديده طهران وفي الوقت ذاته إبداؤه الاستعداد لخوض المحادثات معها -، وصولاً إلى التحرّكات العسكرية والضغوط الاقتصادية، على أنها تصبّ في خانة سياسة «الغموض الاستراتيجي» الواعية؛ أي على إيجاد مناخ مرن ومتعدّد الطبقات، تبقى فيه القرارات النهائية لواشنطن غير محسومة. وهكذا توجُّه، يتيح لترامب متابعة أهداف عدّة في آن: حفظ أداة الضغوط القصوى على طهران، وتوجيه رسالة ردع إلى اللاعبين الإقليميين، وفي الوقت ذاته الإبقاء على الدبلوماسية بصورة مشروطة ومتحكّم بها. ومع ذلك، فإن تداعيات هذه الاستراتيجية لا تقتصر على العلاقات الثنائية بين طهران وواشنطن، إذ إن التأرجح الممتدّ بين التهديد والدعوة إلى الدبلوماسية، يرفع من منسوب عدم اليقين على مستوى المنطقة برمّتها، ويزيد من قلق الدول حيال ارتفاع منسوب التصعيد واحتمال وقوع سوء تقدير أو خطأ في الحسابات.

> **أيّ إجراء عسكري يستهدف إيران، سيربك على الفور استقرار سوق الطاقة**

أمّا إيران، فهي تعتبر الوضع الحالي «تهديداً وجودياً»، وتعزّز بالتالي توجّهاتها الأمنية بهدف درء المخاطر، فضلاً عن رفع منسوب التحذير والرصد والمراقبة والجهوزية. ويأتي ذلك فيما باتت الجمهورية الإسلامية التي واجهت قبل ستة أشهر حرباً قاسية دامت 12 يوماً، تعتبر الاضطرابات الداخلية الأخيرة عقب الاحتجاج على الوضع الاقتصادي بمثابة «اليوم الثالث عشر للحرب»، وتنظر إليها بوصفها استمراراً لمشروع المواجهة التي تخوضها أميركا وإسرائيل معها، بهدف دفعها إلى الاستسلام.

وفي هذا الإطار، كتب أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران، إبراهيم متقي، في صحيفة «اعتماد»، أن «الولايات المتحدة والكثير من الدول الأوروبية، تسعى إلى إعادة إنتاج تحالف جديد لمواجهة إيران. إن الكثير من الأدبيات والأفعال الدبلوماسية للدول الأوروبية تشير إلى حقيقة أن العالم الغربي وضع على جدول أعماله خياره التكتيكي لاحتواء إيران وتقييدها وحتى الدخول في مواجهة معها. وفي ظلّ هكذا ظروف، يبدو طبيعياً تبلوُر مؤشرات إلى الأزمة والتهديدات المرحلية ضدّ إيران، ما يترك آثاره على النظام الإقليمي». وكان مسؤول إيراني رفيع حذّر حديثاً، عبر وكالة «رويترز»، من أنّ بلاده «ستتعامل مع أيّ هجوم تتعرّض له على أنّه حرب شاملة»، ما يعني رفع كلفة أيّ عدوان محتمل ضدّ إيران.

وفي سياق متّصل، كتبت صحيفة «فرهيختكان» التابعة للتيار الأصولي القريب من رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف، حول ردّ طهران على التهديدات الأميركية: «تأسيساً على منطق الدفاع المشروع، فإن أيّ هجوم عسكري على الأراضي الإيرانية، يعني إعلان الحرب من جانب الجبهة الغربية - الصهيونية بأكملها. وفي هكذا ظروف، فإن إيران لا تقيّد نفسها بالردّ على المصدر. إن الأراضي المحتلّة بوصفها القاعدة الرئيسيّة لعمليات العدو، ومعها جميع المراكز العسكرية، والقواعد الجوية والمنشآت البحرية للولايات المتحدة في أرجاء المنطقة، تشكّل أهدافاً مشروعة وفي المتناول». وأضافت: «والأبعد من الأهداف العسكرية، تدفُّق النفط في الخليج الفارسي، وأمن الطاقة العالمية، بوصفهما أوراقاً رابحة في يد إيران، موضوعة على لائحة الأهداف الإيرانية. إن أيّ إجراء عسكري يستهدف إيران، سيربك على الفور استقرار سوق الطاقة. وإذا تعرّض الأمن القومي الإيراني للخطر، فما مِن سبب يدعو إلى ضمان أمن تدفّق الطاقة من البلدان التي وضعت أراضيها في تصرّف المعتدي أو دعمت العدوان».

طلب واشنطن الاستسلام مستعصٍ

كفّة المواجهة ترجح

يحيى دبوق

يسود التهديد بالحرب، راهناً، المقاربة الأميركية تجاه إيران. ولا يقتصر ذلك على الخطاب السياسي، بل يتعدّاه إلى الخطوات العملية الميدانية، الهادفة إلى إضفاء مصداقية على التلويح بالقوّة. ويبدو أن الولايات المتحدة تراهن على استراتيجية «السيف المسلّط» لدفع إيران إلى الخضوع لشروطها، فيما يبقى السؤال الأصعب: هل ستستسلم طهران لتلك الضغوط؟ الأرجح أنها لن تفعل، وهو ما قد يعزّز احتمالات لجوء واشنطن إلى تفعيل القوّة، وإنْ لم يتّضح بعد مستوى هذه الأخيرة، أو الهدف النهائي منها، وكذلك التوقيت المناسب لاستخدامها.

وإذ يبدو أن الجانب الأميركي نفسه لم يتّخذ قراراً نهائيّاً حول الخطوة التالية، في حال فشلت سياسة الترهيب، فإن ثمّة مَن يرى في التحرّكات الجارية مقدّمة ضرورية لعمل عدائي أو عسكري واسع النطاق، ربّما يكون تقرَّر فعلاً في دوائر صنع القرار في واشنطن. فهل باتت الحرب قريبة فعلاً؟ الواقع أن المشهد مليء بالدوافع الأميركية، وعلى رأسها وجود مصالح استراتيجية وتطلّعات عنوانها إخضاع المنطقة وفرض الهيمنة عليها، فضلاً عن وجود اعتبارات شخصية لدى صانعي القرار أنفسهم، ومحرّضين ممَّن يُسمع صوتهم جيّداً في واشنطن. لكن في مقابل الدوافع، ثمة كوابح متعدّدة قد تؤخّر القرار أو تعيد توجيهه؛ فمن جهة، هناك خشية من حصول تصعيد غير منضبط، تترتّب عليه حرب إقليمية شاملة، سترخي بتداعياتها الاقتصادية على العالم، من دون أن تكون نتائجها مضمونة. أيضاً، ربّما يكون للحسابات الداخلية والتقييمات الأمنية المتأنّية، دور حاسم في كبح الاندفاعة نحو الخيار العسكري. غير أن المؤكّد، إلى الآن، هو أن الجانبَين الأميركي والإيراني ينهيان استعداداتهما لسيناريوات مواجهة محتملة، يبقى قرارها النهائي في يد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي سيحدّد ما إذا كانت هناك ضربة عسكرية، وما هي أهدافها، وفقاً لاعتباراته وقيوده وحكمه الشخصي على الفائدة والثمن.

في هذا السياق، يبرز دور إسرائيل باعتبارها «شريك الظلّ» في بلورة القرارات الأميركية المتعلّقة بإيران؛ إذ لا تكتفي تل أبيب بالصمت أو الانتظار، بل تطلق إشارات علنية وعملية ترجح احتمال المواجهة. ومن ذلك مثلاً، تسريبات استخبارية مُوجّهة من أعلى المستويات، تشير إلى أن المواجهة مع إيران «حاصلة لا محالة»، وأن السؤال لم يَعُد حول إمكانات وقوعها، بل توقيتها وأهدافها. وإذ تأتي هذه التسريبات لتضفي بدورها مصداقية على التهديدات الأميركية، فهي تكشف أن قرب تفعيل الخيار العسكري بات راجحاً لدى صانع القرار الإسرائيلي. بالطبع، ترغب إسرائيل في أن تقود الولايات المتحدة أيّ عمل عسكري ضدّ إيران، سواء كان ترهيبيّاً أو شاملاً. على أن القيادة الأميركية للهجوم لن تبعد عن الكيان «كأس» دخول المواجهة؛ فردّ فعل إيران على أيّ هجوم، حتى وإنْ كان محدوداً، لن يستثني تل أبيب، وهو ما يضيف تعقيدات إلى موقف الأخيرة، ويجبرها على خوض استعدادات دفاعية. ولعلّ الأكثر إقلاقاً لإسرائيل، هو أن تقدّر إيران أن الهدف من الضربة هو إسقاط نظامها، فتندفع إلى إدخال الكيان إلى المعركة كوسيلة لتوسيع النزاع، أو فرض ثمن باهظ عبره.

> **أيّ تدخُّل عسكري إسرائيلي مباشر، من شأنه أن يُربك السيناريوات التي تضعها واشنطن**

وعلى أيّ حال، تأتي الزيارات المتبادلة، المعلنة وغير المعلنة، بين إسرائيل والولايات المتحدة، في إطار الإعداد لمواجهة هكذا فرضيات. غير أن هذه الزيارات لا تقتصر على تبادل المعلومات الاستخبارية فحسب، أو حتى مجرّد التنسيق الأمني الروتيني، بل تهدف، في جوهرها، إلى رسم حدود للسلوك الإسرائيلي ضمن المعادلة الأميركية الأوسع حيال إيران. فواشنطن لا تكتفي بالاطمئنان إلى أن تل أبيب قادرة على صدّ أيّ هجوم محتمل أو احتواء تداعياته، بل تسعى أيضاً إلى ضمان ألّا تتّخذ حليفتها خطوات من شأنها أن تُعقّد الحسابات الأميركية، سواء في مرحلة ما قبل التصعيد والمواجهة، أو في ذروتها. ذلك أنه رغم التحالف الوثيق بين الطرفين، تدرك الإدارة الأميركية أن أيّ تدخُّل عسكري إسرائيلي مباشر، من شأنه أن يُربك خططها، حتى وإنْ كانت تتّجه نحو مواجهة شاملة هدفها إسقاط النظام الإيراني. بتعبير آخر، تخشى الولايات المتحدة من أن تتحوّل أيّ مغامرة إسرائيلية إلى شرارة تُخرج الأزمة عن مسارها المرسوم، أو تُلزم واشنطن بردود فعل لم تخطّط لها؛ ولذا، فهي تفضّل أن تحتفظ بزمام المبادرة وحدها، وتُبقي تل أبيب في موقع «الشريك الداعم» لا «اللاعب المستقلّ».

وإذ يبقى شكل المواجهة العسكرية ومداها غير واضحَين، فإن الهدف الاستراتيجي الأميركي واضح جداً، وهو ما تكرّر على لسان مندوبي ترامب إلى المنطقة، ممَّن تحدثوا عن شروط تتعلّق بإنهاء البرنامج النووي الإيراني «مرّة واحدة وإلى الأبد»، وكذلك إنهاء البرنامج التسليحي بتشعّباته المختلفة، والأهمّ إنهاء النفوذ الإقليمي، عبر إجبار طهران على وقف الدعم لجهات المقاومة في المنطقة.

ويُعدّ امتثال نظام الجمهورية الإسلامية لتلك الشروط، إنهاءً عمليّاً لمبرّر وجوده، وهو يساوي نتيجة إسقاط النظام بالكامل عبر الحرب. وعلى هذه الخلفية، ترجَح، بحسب كثيرين، كفّة المواجهة، التي يظلّ التحشيد العسكري الأميركي مقدّمة من مقدماتها، كونه يمنح واشنطن مرونة تشغيلية، من دون أن يعني تلقائيّاً أن هناك هجوماً وشيكاً. أمّا ما سيحدث فعلاً، فيبقى معلّقاً على نتيجة الشدّ والجذب الحاليّين.

ثلاثة سيناريوات للمواجهة

«اليوم التالي» غير مضمون

علي حيدر

مع ازدياد التوتر الأميركي - الإيراني، يتقدّم الكثير من الأسئلة التي لا تتوافر إجابات قاطعة عنها بعد: هل نحن أمام قرار أميركي بحسم سريع، أم ضغوط مُحكمة هدفها انتزاع تنازلات من دون حرب طويلة؟ وإذا كان «الحسم» هو الهدف، فهل توضع في الحسبان قدرة إيران على تحويل الضربة المحدودة إلى أزمة ممتدة؟ ثمّ أين تقف إسرائيل داخل هذه المعادلة؟ وهل ترى في الاندفاعة الأميركية فرصة لإحداث تغيير جذري في معادلات المنطقة، أم أنها تخشى أن يتحوّل «إنجاز ترامب» إلى لقطة سياسية قصيرة تترك ارتداداتها الأمنية على تل أبيب وحدها؟ والأهمّ من كلّ ذلك: ماذا لو تمكّن النظام الإيراني من الصمود؟

الكثير من التقديرات السائدة في إسرائيل، لا تنطلق من افتراض أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يتجنّب المخاطرة، بل أنه لا يريد حرباً طويلة، نظراً إلى أن أولويات الولايات المتحدة الكبرى، في عقيدته، ليست في الشرق الأوسط الذي يعتبره ساحة يمكن إدارتها بمنطق العملية السريعة أو الضغط المركّب. غير أن الرغبة في تجنّب الاستنزاف لا تعني تلقائياً تفادي الحرب، بل قد تعني اختيار نوع أسوأ من المخاطرة، من مثل اللجوء إلى ضربة سريعة، ثمّ وضع شروط يؤمل أن تغيّر ميزان الردع. لكن السؤال يبقى: من يضمن أن اليوم التالي لن يبتلع «الإنجاز السريع» ويحوّله إلى سلسلة تصعيد تُخرج ترامب من وعده الأساسي بعدم الغرق في المنطقة؟

هنا، تَظهر 3 سيناريوات متداولة: أولها، ضربة واسعة تستمر ساعات أو أياماً قليلة تستهدف القدرات العسكرية والأمنية لإيران، ثم يُعلن نجاح العملية وانتهاؤها؛ وثانيها، ضربة «جراحية» تستهدف القيادة السياسية والأمنية بهدف شلّ القرار وتحقيق إنجاز في أقصر مدّة ممكنة؛ وثالثها، استخدام الحشد العسكري ليس للحرب مباشرة، بل كغطاء لتصعيد اقتصادي وأمني، وتحريك للداخل مع طرح شروط قاسية على النظام، يصار - في حال عدم استجابة الأخير لها - إلى العودة إلى الخيار الأول أو الثاني. لكنّ كلاً من هذه الخيارات يصطدم بعامل شديد الأهمية، وهو أن الداخل الإيراني لا يفهم «التنازل تحت الإكراه» بالطريقة نفسها التي قد تتصوّرها واشنطن، ولا يتعامل مع «النظام» بوصفه حكومة عابرة قابلة لتلقي الضغط ثم التعديل تحت وطأته.

ففي كلام للمرشد الإيراني، السيد علي الخامنئي، في شباط 2016، أوضح أن المقصود بحفظ النظام ليس مجرد الحفاظ على «البنية السياسية» القائمة مهما كان الثمن، بل حماية «هيكلية سياسية تنطوي على منظومة من الأهداف والمبادئ» - تشمل العدالة والتقدّم والعلم والأخلاق والسيادة الشعبية والعمل بالقانون والالتزام بالمثل العليا - «لولاها لأصبح النظام شيئاً سطحياً وصورياً». وفي مناسبة أخرى، اعتبر الخامنئي أن «تغيير سلوك النظام يعني تغيير النظام»؛ وهو ما يعني أن أي تراجع علني تحت الضغط، سيكون أقرب إلى تهديد للهوية وليس مجرّد تعديل سياسي.

ومن هنا، يُطرح السؤال حول ما إن كان في الإمكان فرض سقف للرد الإيراني بعد ضربة واسعة؛ كما حول ما إذا كانت الضربة «الجراحية» نفسها كفيلة بإضعاف النظام، أم منحه سبباً إضافياً لرصّ الصفوف وتوسيع القبضة الأمنية؟ ثمّ، هل الاكتفاء بالحشد العسكري والضغط، يضمن انتزاع التنازلات المطلوبة، أم سينتج رد فعل معاكساً يرفع كلفة أيّ تنازل إلى درجة تمنع تقديمه؟ الواقع أن النظام لن يقرأ المطالب المقدّمة تحت إكراه عسكري علني بوصفها تفاوضاً، بل بوصفها استسلاماً؛ والاستسلام، في عقيدته، ليس خياراً يمكن هضمه؛ بل هو يهدّد جوهر المعنى الذي يقوم عليه، ويجعله «صورة بلا معنى واسماً بلا مسمّى»، على حدّ تعبير الخامنئي. ومن هنا، تعتقد القيادة الإيرانية أن أي مفاوضات ينبغي أن تجري على هوامش الثوابت، ما دام النظام يرى نفسه قادراً على تقديم التضحيات.

من زاوية إسرائيل، تظهر فجوة خطيرة بين ما تعتبره الأخيرة «نتيجة حقيقية» وما قد يكتفي به ترامب «كنتاج سياسي»؛ ذلك أن تل أبيب تريد أثراً رادعاً طويل المدى على القدرات والبنى والشبكات، لا مجرّد أيام صدمة يمكن استيعابها ثم الالتفاف عليها. أما السيناريو الأكثر إرباكاً لها، فهو صمود النظام، أي أن لا ينهار الحرس الثوري ولا الباسيج، وأن يتحوّل الضغط الخارجي إلى محفّز لغريزة الدفاع عن القيادة، خصوصاً عندما يتغذّى من سردية «المواجهة الحتمية» التي يكرّرها النظام.

كذلك، فإن الضربة الواسعة لا تمنع ردّاً واسعاً أيضاً - من دون الانجرار إلى حرب شاملة - بما يشمل «الثأر» بأدوات لا يمكن لواشنطن السيطرة عليها. أما الاستمرار في التحشيد، فمن شأنه توسيع «المنطقة الرمادية»: لا حرب رسمية تُضبط نهايتها، ولا تسوية تُضبط شروطها، بل سلسلة إجراءات وردود تُبقي المنطقة مفتوحة على قابلية الاشتعال.

بناءً على كلّ ما تقدّم، يصبح السؤال الرئيسي هو عمّا إذا كان لدى واشنطن وتل أبيب تصوّر واضح للمرحلة التالية في حال استطاع النظام الصمود - وهو السيناريو الأكثر واقعية -؟ الواضح إلى الآن أن هذا التصوّر غير موجود، وهو ما يرجّح الانزلاق إلى مسار لا يملك أحد فيه حق إعلان النهاية.

إيران تؤكد جهوزيتها الكاملة للرد بكل قوة على أي عدوان (وكالة مهر)

تقرير

التفاف شيعي وتأييد كردي وتحفّظ سنّي

المالكي يقترب من رئاسة الحكومة

بغداد - **فقار فاضل**

أعاد إعلان «الإطار التنسيقي» ترشيح زعيم ائتلاف «دولة القانون»، نوري المالكي، لمنصب رئيس مجلس الوزراء، فتحَ واحد من أكثر الملفات حساسية في المشهد السياسي العراقي، في وقت أثار فيه تباينات حادّة في المواقف بين تبنّي القوى الشيعية للمالكي، والترحيب الكردي اللافت بعودته، مقابل التحفّظات من قوى سنّية ترى في هذه العودة «إحياءً لمرحلة مأزومة» لم تُطوَ صفحتها بعد. وجاء ترشيح المالكي، الذي أُعلن عنه رسمياً، مساء أول من أمس، عقب اجتماع موسّع لقادة «التنسيقي» في مكتب رئيس «منظمة بدر» هادي العامري، تخلّله «نقاش مُعمّق ومستفيض»، وفق بيان لـ«الإطار»، انتهى إلى اختيار رئيس «ائتلاف دولة القانون» بوصفه مرشّح الكتلة النيابية «الأكثر عدداً»، وذلك استناداً إلى خبرته السياسية والإدارية، ودوره السابق في إدارة الدولة. إلا أن هذا الاختيار، وإن بدا محكوماً بتفاهمات داخل البيت الشيعي، سرعان ما اصطدم بحساسيات سياسية أوسع، أعادت إلى الواجهة مفهوم «القبول الوطني» بوصفه شرطاً غير مكتوب لتمرير أيّ مرشح.

وأكّد ائتلاف «الإعمار والتنمية» بزعامة رئيس الوزراء المنتهية ولايته، محمد شياع السوداني، دعمه الصريح للمالكي. وقال المتحدّث باسم الائتلاف، فراس المسلماوي، إن تسمية رئيس الحكومة «تمضي وفق السياقات الدستورية»، معلناً أن ائتلافه يدعم المالكي «لما يمتلكه (الأخير) من علاقات وخبرة في إدارة الحكومة». كما كشف عن تشكيل لجنة تنسيقية مع «دولة القانون» لتوحيد المواقف تحت قبة البرلمان، في إشارة إلى مسعى لتثبيت تحالف سياسي داعم للحكومة المقبلة.

> **يدافع أنصار المالكي عن ترشيحه بوصفه استجابة لظروف استثنائية**

ورغم وجود تحفّظات داخل بعض أطراف «الإطار»، إلا أن النائب عن «الإعمار والتنمية»، عباس حيال، أكّد، لـ«الأخبار»، أن هذه التحفّظات «لا تؤثّر على ترشيح المالكي»، مشيراً إلى أن دعم السوداني يعكس «احترام التوقيتات السياسية» والتزام التداول الديمقراطي، حتى لو اقتضى الأمر التنازل عن الاستحقاق. كذلك، جاء الموقف الكردي داعماً للمالكي بوضوح؛ إذ رحّب الزعيم الكردي، مسعود بارزاني، بترشيح الرجل، معرباً عن استعداد القوى الكردية لـ«دعمه في معالجة القضايا والخلافات وتجاوز العقبات». كما هنّأ رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، المالكي، معتبراً أن المرحلة المقبلة يجب أن تُكرّس لحل القضايا العالقة بين أربيل وبغداد «استناداً إلى الدستور واحترام الكيان الاتحادي».

ويقرأ سياسيون أكراد هذا الدعم في إطار «تفاهمات متبادلة»؛ وهو ما يذهب إليه القيادي الكردي، أوات خليل، الذي يعتبر، في تصريح إلى «الأخبار»، أن مساندة الأحزاب الكردية لترشيح المالكي «تنطلق من مصلحة العراق أولاً»، لكنها ترتبط أيضاً بالتزامات سياسية مع الشركاء، وفي مقدّمتها دعم مرشح «الحزب الديمقراطي الكردستاني» لمنصب رئاسة الجمهورية.

غير أن هذا التوافق الشيعي - الكردي يقابله انقسام سنّي واضح؛ إذ عبّر رئيس حزب «تقدّم» محمد الحلبوسي، في تدوينة سابقة، عن مخاوف من العودة إلى «أيام عُجاف مؤلمة»، في موقف فُهم على نطاق واسع كاعتراض على إعادة المالكي. كما أعلن «المجلس السياسي الوطني السنّي» رفضه إعادة «تدوير تجارب سياسية» ارتبطت، بحسب وصفه، بأزمات أمنية وسياسية واقتصادية لا تزال آثارها قائمة، محذّراً من أن عودة تلك الوجوه قد تعمّق الانقسام وتضعف ثقة الشارع بالعملية السياسية. كذلك، رأت قيادات في «تقدّم»، في تصريحات إلى «الأخبار»، أن ترشيح المالكي «لا يبعث على التفاؤل»، معتبرة أن عودته «قد تعيد البلد إلى المربّع الأول»، خصوصاً في ظلّ ذاكرة سنّية مُثقلة بمرحلة 2014 وما سبقها من أزمات انتهت بسقوط مساحات واسعة من البلاد بيد تنظيم «داعش»، وتهجير الملايين، ودمار مدن بأكملها.

وفي المقابل، يدافع أنصار المالكي عن ترشيحه بوصفه استجابة لظروف استثنائية، وبأن الرجل يحظى بـ«قبول وطني» ولا يواجه فيتو سياسياً. ويقول النائب علي الأزيرجاوي، عن «دولة القانون»، لـ«الأخبار»، إن الدعم الذي يحظى به المالكي «واسع داخل قوى الإطار وخارجه»، معتبراً أن الرجل «يتناسب مع المرحلة الراهنة في ظلّ التهديدات الأمنية والاقتصادية والتدخّلات الخارجية». وأعرب عن أمله في تمرير الاستحقاق خلال الجلسة المُخصّصة لانتخاب رئيس الجمهورية.

وعلى أيّ حال، يرى الباحث في الشأن السياسي، أحمد الخزاعي، أن «ترشيح المالكي يعكس منطق القوة العددية داخل البرلمان أكثر مما يعكس توافقاً وطنياً شاملاً». ويعتقد الخزاعي، في حديث إلى «الأخبار»، أن الدعم الكردي «براغماتي ومشروط»، فيما يبقى الرفض السنّي عاملَ ضغطٍ حقيقيٍّ قد يؤثّر في التفاهمات المستقبلية، سواء في تشكيل الحكومة أو في إدارة الملفات الخلافية، محذّراً من أن تجاهل هذا الرفض «قد يفاقم فجوة الثقة بين المكوّنات».

فلسطين

استراتيجية «البنتاغون» 2026

تمكين إسرائيل من الشرق الأوسط... وإخضاع النصف الغربي

ريم هاني

أصدر البنتاغون، الجمعة الماضي، ما يُعرف بـ«استراتيجية الدفاع الوطني»، التي يقرّها الكونغرس كلّ أربع سنوات لتكون بمثابة «خارطة طريق» لوزارة الدفاع الأميركية في الداخل والخارج على حدّ سواء. وفي الوثيقة التي امتدّت على 34 صفحة، أعادت إدارة دونالد ترامب، تأكيد المواقف كافة التي عبّر عنها ساكن البيت الأبيض في أثناء الأشهر الماضية، من مثل استبعاد أوروبا والشرق الأوسط من سلّم أولويات واشنطن، في مقابل رفع النصف الغربي من الكرة الأرضية، وتحديداً غرينلاند، إلى «الأعلى».

ورغم تركيز الوثيقة على «التباهي» بـ«الإنجازات» التي حقّقتها إسرائيل

تشير الوثيقة إلى أن إيران والحلفاء ما قد يسعون إلى إعادة بناء بنيتهم الاساسية وقدراتهم المدمرة

والولايات المتحدة في ما يتعلق بـ«إضعاف محور المقاومة»، إلا أنّها تتضمن إقراراً واضحاً بأنه «في حين عانت إيران من انتكاسات شديدة في أثناء الأشهر الأخيرة، إلا أنها تبدو عازمة على إعادة تشكيل قواتها العسكرية التقليدية. كما ترك زعماء إيران الباب مفتوحاً أمام احتمال محاولتهم مرّة أخرى الحصول على سلاح نووي، بما في ذلك عبر رفض الدخول في مفاوضات هادفة. إلى ذلك، ورغم التدهور الشديد الذي أصاب وكلاء إيران، فإنهم قد يسعون أيضاً إلى إعادة بناء بنيتهم الأساسية وقدراتهم المدمرة». وتضيف الوثيقة أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهل حقيقة أن «أيدي النظام الإيراني ملطّخة بدماء الأميركيين، وأن إيران لا تزال عازمة على تدمير الوسط. وعلى نحو مماثل، أصبح الشركاء الأميركيون في الخليج مستعدين وقادرين على بذل المزيد من الجهود للدفاع عن أنفسهم ضدّ إيران ووكلائها، بما في ذلك عبر الاستحواذ على مجموعة متنوعة من الأنظمة العسكرية الأميركية ونشرها».

وبصورة أعمّ، حددت الوثيقة الجديدة أربع أولويات «لسيسترشد بها الجيش الأميركي» في المرحلة القادمة، وهي: الدفاع عن الوطن، عن نفسها وتعزيز مصالحنا المشتركة، وذلك بالبناء على الجهود التاريخية التي بذلها الرئيس ترامب لتأمين السلام في الشرق الأوسط. وعلى نحو مماثل، أصبح الشركاء الأميركيون في الخليج مستعدين وقادرين على بذل المزيد من الجهود للدفاع عن أنفسهم ضدّ إيران ووكلائها، بما في ذلك عبر الاستحواذ على مجموعة متنوعة من الأنظمة العسكرية الأميركية ونشرها».

وبصورة أعمّ، حددت الوثيقة الجديدة أربع أولويات «لسيسترشد بها الجيش الأميركي» في المرحلة القادمة، وهي: الدفاع عن الوطن، بما يشمل إعطاء الأولوية للعمليات العسكرية الممتدّة من غرينلاند إلى أميركا اللاتينية، ردع الصين، حثّ الحلفاء على زيادة الإنفاق لتقليل اعتماد جيوشهم على الولايات المتحدة، وزيادة قدرة القاعدة الصناعية الدفاعية.

وعلى غرار الوثائق الاستراتيجية الرئيسة الأخرى التي تصدرها إدارة ترامب منذ العام الماضي، تشير «استراتيجية الدفاع الوطني» لعام 2026 إلى أن الحلفاء الأوروبيين لم يعد في إمكانهم الاعتماد على الولايات المتحدة لردع روسيا أو أي من التهديدات الأخرى، منوّهةً إلى أن الإدارة الحالية تعتبر التزام الولايات المتحدة تجاه الحلفاء والدفاع عن المصالح الأميركية هدفَين منفصلين، مع التأكيد أن الجيش سوف يركز على الهدف الأخير.

وطبقاً للعديد من الخبراء، تمثل هذه اللهجة خروجاً صارخاً عن سياسة دأبت عليها واشنطن منذ عقود، عنوانها الالتزام تجاه «حلف شمال الأطلسي» وغيره من الحلفاء بمبدأ الدفاع عن الديموقراطية في مختلف أنحاء العالم؛ علماً أنه حتى كلمة «ديموقراطية» لا تظهر ولو لمرة واحدة في الوثيقة.

وفي هذا السياق، يؤكّد وزير الدفاع، بيت هيغسيت، في مقدمة أرفقت مع الاستراتيجية، وتحديداً في شقّ بعنوان «السلام عبر القوة»، أنه «ليس من واجب أميركا ولا من مصلحة امتنا أن نتصرّف في كل مكان بمفردنا، كما اننا لن نعوّض النقص الأمني الذي يعاني منه الحلفاء نتيجة للاختيارات غير المسؤولة التي اتخذها قادتهم. وبدلاً من ذلك، سنعطي الوزارة الأولوية للتهديدات الأكثر اهمية وتبعية وخطورة لمصالح الأميركيين». وأضاف أنه «في أثناء هذه العملية، سنستعيد السلام عبر القوة، لا فقط على امتداد مدة ولاية ترامب ولكن لعقود قادمة، كما يستحق الشعب الأميركي». وتابع أن التركيز الأكبر لواشنطن سينصبّ «في نصف الكرة الغربي، ليشمل بناء نظام الدفاع الصاروخي المعروف باسم «القبة الذهبية»، وضمان الوصول العسكري والتجاري إلى التضاريس الرئيسة، من القطب الشمالي إلى أميركا الجنوبية، وخاصة غرينلاند»، مؤكّداً «(أننا) سنضمن احترام مبدأ مونرو في عصرنا».

ورغم اللقاءات التي جمعت بين مسؤولين أوروبيين وأميركيين، بمن فيهم ترامب، على خلفية التعريفات الجمركية التي فرضها الأخير على دول أوروبية، وتمسّكه بمبدأ السيطرة على غرينلاند، بما في ذلك في دافوس، تشدد الاستراتيجية الجديدة على ضمان «وصول الجيش الأميركي والتجارة الأميركية إلى التضاريس الرئيسة، وخاصة قناة بنما، وخليج أميركا، - التسمية التي اعتمدتها إدارة ترامب لخليج المكسيك – وغرينلاند»، مؤكّدةً أنّه سيتم تزويد «الرئيس ترامب بخيارات عسكرية موثوقة لاستخدامها ضدّ إرهابيّي المخدرات أينما كانوا»، ملوحةً حتى بأنه في حال لم يلتزم جيران واشنطن، من كندا إلى أميركا الوسطى والجنوبية بـ«الدفاع عن مصالحنا المشتركة»، «فسوف تكون على استعداد لاتخاذ إجراءات مركزة وحاسمة تعمل على تعزيز مصالح الولايات المتحدة بشكل ملموس، نظراً إلى أن تلك هي النتيجة المترتبة على مبدأ مونرو الذي اقترحه ترامب، والجيش الأميركي على استعداد لتطبيقه بسرعة وقوة ودقة، كما رأى العالم في (عملية العزم المطلق)»، في إشارة إلى عملية اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

الصين

وإذ تضع الاستراتيجية الجديدة احتواء بكين من بين الأهداف الرئيسة للإدارة الحالية، إلّا أنها تصف الصين بـ«القوة المستقرة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ»، والتي تحتاج فقط إلى «ردعها وغيرها عن الهيمنة على الولايات المتحدة أو حلفائها»، مبتّةً أن الهدف ليس السيطرة على الجمهورية الشعبية، «ولا خنقها أو إذلالها»، وأن التعامل معها لن يشمل «تغييراً للنظام أو صراعاً وجودياً آخر». وتضيف الوثيقة أن «ترامب يسعى إلى تحقيق سلام مستقر وتجارة عادلة وعلاقات محترمة مع الصين»، بشروط مؤاتية للولايات المتحدة، إنّما يمكن لبكين أن «تقبل بها أيضاً».

روسيا

اللافت، أن الوثيقة الجديدة تصوّر روسيا بمثابة «خطر نووي» محتمل على الولايات المتحدة، مشيرةً إلى أنها ستظل تشكل ايضاً «تهديداً مستمراً، إنما يمكن السيطرة عليه، لاعضاء حلف شمال الاطلسي الشرقيين في المستقبل المنظور». وتقرّ الوثيقة بأنه «رغم أن روسيا تعاني من مجموعة متنوعة من الصعوبات الديموغرافية والاقتصادية، فإن حربها المستمرة في اوكرانيا تظهر أنها لا تزال تحتفظ بمخزونات عميقة من القوة العسكرية والصناعية، جنباً إلى جنب العزيمة الوطنية اللازمة لمواصلة حرب طويلة الأمد في الخارج القريب». وتخلص إلى أنه «رغم أن التهديد العسكري الروسي يركز في المقام الأول على أوروبا الشرقية، فإن روسيا تمتلك أيضاً أكبر ترسانة نووية في العالم، تواصل تحديثها وتنويعها، فضلاً عن القدرات البحرية والفضائية والسيبرانية التي يمكنها استخدامها ضد الوطن».

في الداخل

في الشقّ المتعلق بـ«الدفاع عن أرض الوطن»، وإلى جانب بسط السيطرة على «النصف الغربي»، تشدد الاستراتيجية الجديدة على ضرورة الدفاع عن الأجواء الأميركية لا سيما بالاعتماد على «القبة الذهبية»، وتحديث قوة الولايات المتحدة النووية وتكييفها، والدفاع ضدّ الهجمات السيبرانية، جنباً إلى جنب التصدي لـ«الإرهابيين الإسلاميين» الذين يعتزمون ضرب «أراضي الوطن»، بحسب ما جاء في نصّ الوثيقة.

يؤكد وزير الدفاع، بيت هيغسيث، انه «ليس من واجب اميركا ولا من مصلحة امتنا أن نتصرف في كل مكان بمفردنا» (أ ف ب)

«رفح» عنواناً للشدّ والجذب

مصر «ترفض» شروط إسرائيل لفتح المعبر

بحسب المسؤول نفسه، فقد شهد يوما الجمعة والسبت مناقشات محتدمة إثر طلب العدوّ إنشاء نقطة تفتيش إسرائيلية داخل المعبر تسبق نقطة التفتيش الفلسطينية، وهو ما رفضته القاهرة، مشدّدة على أن المعبر يجب أن يعمل بصفة فلسطينية كاملة، بالتعاون مع بعثة «الاتحاد الأوروبي». كذلك، وبحسب صحيفة «هآرتس»، فقد سعت «إسرائيل إلى نشر قوات أميركية في المعبر، لكنّ الولايات المتحدة رفضت هذا بشدّة».

ووفق مسؤول في الخارجية المصرية تحدّث إلى «الأخبار»، فإن الحديث حالياً مقتصر على فتح معبر رفح في الاتجاهين «كخطوة أولى لتغيير الوضع الحالي»، على أن تبدأ لاحقاً «مفاوضات إدخال قوة الأمن الفلسطينية التي ستساعد على حفظ الأمن»، مشيراً إلى «اجتماعات مكثّفة ستُعقد خلال الأيام المقبلة».

وسبق أن أصدر ويتكوف بياناً قال فيه إن وفداً أميركياً ضمّه وكوشنر وكبار المستشارين في «البيت الأبيض» اجتمع مع نتنياهو (أول من) أمس، وناقش معه ترتيبات المرحلة الثانية من خطة الرئيس دونالد ترامب، مؤكداً أن «التنسيق بين الطرفين مستمر في جميع الملفات الحيوية». وأتى ذلك في وقت كشفت فيه قناة «i24» العبرية أن الولايات المتحدة أمهلت «حماس» مئة يوم لنزع سلاحها، معتبرة أن هذه «المهلة ليست إنذاراً»، بل «فترة زمنية تريد خلالها رؤية لجنة التكنوقراط تبدأ خطوات فعلية لتجريد غزة من السلاح».

وبالعودة إلى مسألة الجندي الأخير في غزة، أكّد الناطق العسكري باسم «كتائب القسام» أن «الحركة التزمت بشكل كامل بما تمّ الاتفاق عليه في ملف الأسرى»، موضحاً أن «جميع الجثامين والمحتجزين الذين كانت حماس تحتفظ بهم قد سُلّموا عبر الوسطاء دون تأخير، رغم خروقات الاحتلال المتواصلة». وأضاف أن «الحركة حريصة على إنهاء هذا الملف بشكل نهائي»، وأن «الوسطاء أطلعوا على كامل التفاصيل المتعلقة بجثة الجنديران غويلي، والدليل على ذلك أن قوات الاحتلال تنفّذ حالياً عمليات بحث في أحد المواقع بناءً على تلك المعلومات».

وفي إثر بيان «القسام»، أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن جيش الاحتلال ينفّذ، منذ نهاية الأسبوع، «عملية واسعة النطاق في شمال قطاع غزة، بهدف العثور على الرقيب رامي غويلي». وواضح المكتب أن العملية تُنفّذ «داخل إحدى المقابر في شمال القطاع»، وتشمل عمليات مسح ميدانية موسّعة، تعتمد على «كامل المعلومات الاستخباراتية المتوفّرة» لدى الاحتلال. وأضاف أن هذا الجهد سيستمر «طالما دعت الحاجة».

(الأخبار)

جرت مناقشات محتدمة إثر طلب العدو إنشاء نقطة تفتيش إسرائيلية داخل المعبر (أ ف ب)

يواجه رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، تحدّياً خاصاً حول مسألة فتح معبر رفح، نظراً إلى معارضة أعضاء في ائتلافه الحكومي فتح المعبر، رغم ضغوط الولايات المتحدة والوسطاء في هذا الاتجاه. وأكّدت صحيفة «معاريف»، نقلاً عن مصدر إسرائيلي، أن موقف حكومة العدو من هذه المسألة لم يتغيّر، مشدّدة على أنّ أي تغيير يبقى مشروطاً باستعادة رفات الجندي الأسير ران غويلي، مشيرة إلى أنه لم يتمّ التوصل إلى تفاهمات مع الجانب الأميركي في الخصوص، رغم الضغوط التي تمارسها واشنطن على نتنياهو.

وجاء ذلك في وقت نقلت فيه وسائل إعلام عبرية عن والدة غويلي، قولها بعد لقائها بالمبعوثَيْن الأميركيَّيْن جاريد كوشنر وستيف ويتكوف، إن الأخيرين مقتنعان بأن «حماس» تبذل أقصى جهدها للعثور على جثة ابنها، وأن «الحركة معنية بالانتقال إلى المرحلة الثانية من الصفقة»، بينما أعربت شقيقة الأسير، شيرا، عن خشيتها من أن تكون الوعود التي تتلقّاها العائلة «مجرّد مسكّنات»، قائلة: «يقولون لنا إنه حتى لو فُتح معبر رفح، فسيواصلون البحث عن ران، لكن لا أعرف إلى متى سيصمد هذا الكلام».

وكانت تحدّثت قناة «كان» العبرية عن تباينات داخل المجلس الوزاري المصغّر «الكابينت» في شأن معبر رفح، مشيرة إلى أن بعض الوزراء يرفضون فتح المعبر قبل استكمال المرحلة الأولى من الاتفاق - والذي يتطلب استعادة الجندي الأخير -، فيما ذكرت «معاريف» أن الأميركيين يضغطون في اتجاه فتح «رفح» خلال اليومين المقبلين، وأن «إسرائيل تتعامل مع هذا الملف كأولوية». كذلك، توقّعت قناة «الكنيست» أن يتمّ هذا الأمر خلال الأيام القليلة المقبلة، بناءً على ضغط أميركي مكثّف، ورغم عدم استعادة جثة الجندي الأسير، متحدّثة عن مخاوف من تنازلات إضافية قد تقدّمها حكومة نتنياهو.

هكذا، يبدو، بحسب «القناة 12»، أن مسألة فتح المعبر تشكّل «اختباراً أولياً لحكومة نتنياهو في المرحلة ما بعد وقف الحرب، خاصة في ظلّ تشكيك بعض الوزراء في نيات رئيسهم، واحتمال عدم طرحه الموضوع للتصويت داخل «الكابينت» وهو ما يثير تساؤلات حول قدرة الأعضاء المعارضين على منع عملية الفتح. وفي حين حذّرت وزيرة الاستيطان، أوريت ستروك، من أن أي خطوة من هذا النوع تعني «تسليم القطاع للفلسطينية التي ستساعد على حفظ الأمن»، مشيراً إلى «اجتماعات مكثّفة ستُعقد خلال الأيام المقبلة».

اعتبر الوزير دودي أمسالم أن قضية غويلي تمثّل «خطاً أحمر»، مشدّداً على أنه «لن يكون هناك أي تقدّم ما لم يُستعد الجندي». في المقابل، أفاد مسؤول مصري، «الأخبار»، بأن الحركة التي تقودها الولايات المتحدة «تسير بوتيرة أسرع بكثير مما يريده نتنياهو»، وأن الهدف منها «فرض وقائع جديدة، لكن من دون إغضاب إسرائيل». ورغم أن معبر رفح يُفترض أن يُعاد فتحه خلال الأسبوع الجاري في كلا الاتجاهين،

تباينات في «الكابينت» حول الموقف من فتح معبر رفح بالاتجاهين

مستوطِنو «البؤر الرعوية»

ضمّ الضفة بـ«أمر الربّ»!

قاسم س. قاسم

منذ احتلالها إياها عام 1967، تعاملت إسرائيل مع الضفة الغربية المحتلة باعتبارها جزءاً من «أرضها». فالضفة، في الوعي الديني اليهودي، هي «يهودا والسامرة»؛ وفي العقل الأمني، عمق استراتيجي لحماية الأراضي المتاخمة لها، أي تلك المحتلّة عام 1948، ولا سيّما المدن الكبرى حيث تتركّز الصناعات المركزية والاقتصاد والمال. وانطلاقاً من هذين العاملَين، تطوّرت أشكال احتلال الضفة، وأدوات السيطرة عليها بأطراف، بدءاً من مصادرة الأراضي بذريعة «الضرورة العسكرية»، مروراً ببناء مزارع رعوية وخيم صغيرة، وصولاً إلى إعادة إنتاج مشروع الاستيطان بصيغ أكثر فاعلية، وذلك عبر تحويل تلك «المزارع» إلى بؤر استيطانية عشوائية، تبدو وكأنها دولة قائمة بذاتها.

تاريخياً، ومع احتلال الضفة بعد حرب 1967، أقامت إسرائيل مستوطنات ذات طابع أمني. آنذاك، وضع يغال آلون خطة لاستيطان الضفة حملت اسمه، حدّد فيها مناطق المرحلة الأولى من الاستيطان بغور الأردن وشمال البحر الميت وأطراف القدس، فيما تجنّب الجبال المكتظّة بالفلسطينيين في نابلس ورام الله والخليل، على الرغم من «قدسية» هذه المدن في الديانة اليهودية. في تلك المرحلة، دعمت حكومة العدو بناء المستوطنات الزراعية، فأنشأت «كيبوتسات» و«موشافات» في الأغوار - حيث الأرض الخصبة -، وذلك بهدف حماية الحدود الشرقية وتأخير أي تقدّم لقوات أردنية أو عراقية ريثما يصل الجيش الإسرائيلي.

ومع وصول حزب «الليكود» برئاسة مناحيم بيغن إلى الحكم في سبعينيات القرن الماضي، دخل الاستيطان مرحلة جديدة، تحوّل في خلالها من أداة أمنية إلى هوية سياسية ودينية كاملة، مرتبطة بـ«إعادة أرض إسرائيل». وعليه، تسارعت، منذ ذلك، عمليات مصادرة الأراضي، وتحوّلت البنية الاستيطانية إلى شبكة تقضم الأرض تدريجياً؛ فالمستوطنة تحتاج إلى شقّ طرق، والمستوطنون يحتاجون إلى مدّ شبكات الماء والكهرباء. ومع توفير كلّ هذه المقوّمات، ازداد عدد المستوطنين تدريجياً، الأمر الذي استدعى التخطيط لمستوطنات جديدة.

هكذا، حوصرت المدن الفلسطينية وتحوّلت إلى جزر معزولة، عاجزة عن تشكيل وحدة جغرافية متماسكة. وإبّان مرحلة «أوسلو»، ورغم إعلان الحكومة الإسرائيلية، في 7 كانون الأول 1999، أنها ستقوم بتجميد جميع مشاريع البناء الجديدة في المستوطنات، إلّا أن الالتفاف على ذلك جاء سريعاً عبر ما عُرف بالبؤر الاستيطانية، إذ ظهر، في تلك الفترة، تنظيم «شبيبة التلال» كمجموعة من المستوطنين المُولَعين، الذين يمارسون العنف المنظّم لطرد الفلسطينيين من أرضهم، فيما وفّر لهم أرييل شارون (كان وزير الخارجية آنذاك في حكومة بنيامين نتنياهو) غطاءً سياسياً واضحاً حين دعاهم إلى «احتلال التلال»، مؤكداً، في خطاب ألقاه في 15 تشرين الثاني 1998، أن «كل ما نحتلّه سيبقى بأيدينا، وكل ما لا نحتلّه سيذهب إلى أيديهم». ومنذ منتصف عقد 2010 - 2020، انتقلت إسرائيل إلى الشكل الأكثر فاعلية للاستيطان، والمتمثّل بالبؤر الرعوية، التي تبدأ بعائلة واحدة وقطيع من الأغنام أو الأبقار وخيمة أو كرافان على تلة، ثم فجأة يتحوّل المكان إلى «مرعى» للأغنام مُغلق بأسلاك، وواقع تحت حراسة ليلية، ومُحاط بقوات لحماية المستوطنين.

ومع عودة نتنياهو إلى رئاسة حكومة الاحتلال، أواخر عام 2022 (في ولايته الثالثة)، وتحالفه مع تيارات الاستيطان الديني المتطرّف، دخلت الضفة الغربية مرحلة الهجوم المفتوح والضمّ غير المُعلن، إذ تسارعت عملية «شرعنة» البؤر، واتّسعت يد الحكومة في تحويل العشوائية منها إلى رسمية، في سياسة توّجها وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، بإعلانه أن عام 2025 كان من المُفترض أن يكون «عام بسط السيادة على يهودا والسامرة». ورغم أن الضم لم يحدث بشكل رسمي، إلا أن مشروعه ما فتئ يتقدّم على الأرض، من خلال التغوّل الاستيطاني في الضفة، التي يعدّها الوعي الديني - القومي اليهودي، «ذاكرة» و«هوية» و«وعداً إلهياً».

ولعلّ مما يجدر استحضاره، هنا، الصرخة التي أطلقها الحاخام تسفي يهودا كوك قبيل أسابيع من حرب 1967، والتي بدت أقرب إلى برنامج سياسي كامل؛ إذ جاء فيها: «أين خليلنا... أين شكيمنا... أين أريحونا... هل بأيدينا التنازل عن ملْيمتر واحد؟ حاشا وكلا!»، وذلك في إشارة إلى الخليل التي تعتبرها الرواية اليهودية «مرقد الآباء»، ونابلس التي تقول إنه فيها «ظهرَ الربّ» للنبي إبراهيم، ومنحه الأرض (لنسلِك أعطي هذه الأرض)، وأريحا التي تنظر إليها على أنها «بوابة أرض الميعاد».

من هنا، يتضح الفارق بين مستوطنة زراعية في غور الأردن ومستوطنة رعوية قرب مسافر يطا. فالأولى تُقدّم كحاجز أمني وحدود دفاعية، والثانية كفعل «جهاد ديني» على الأرض، و«استعادة» لسيادة يراها المستوطن «أمراً إلهياً»، لا يقيّده في تنفيذه قرار دولة ولا أوامر جيش. وفي هذا السياق، تحفل مجموعات «تيليغرام» التابعة للمستوطنين بمنشورات تحتفي بإنشاء بؤر استيطانية جديدة، وتدعو إلى دعم ساكنيها باعتبارهم «حرّروا» أجزاء من «أرض إسرائيل»، في حين لا يفتأ يزداد توحّش هؤلاء وإرهابهم ضد الفلسطينيين في الضفة، خصوصاً بعد السابع من أكتوبر 2023. وبحسب معطيات صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في «جامعة تل أبيب»، فإن «الإرهاب اليهودي» ضدّ الفلسطينيين تصاعد بشكل كبير، ولا سيما في المناطق المُصنّفة «ج».

إلى جانب ذلك، تشير بيانات «قيادة المنطقة الوسطى» في الجيش الإسرائيلي، إلى تسجيل ارتفاع بنحو 27% في ما تصفه المؤسسة الأمنية بـ«الجريمة القومية» خلال عام 2025، مع توثيق نحو 870 جريمة، بينها 120 حادثة «خطيرة»، مقارنة بـ83 حادثة مماثلة في عام 2024. وإذ مرّ هذا العنف بمراحل متعددة، من سياسة «تدفيع الثمن» إلى «فتيان التلال»، ومن رشق الفلسطينيين بالحجارة إلى إحراق العائلات داخل منازلها - كما حدث مع عائلة دوابشة في قرية دوما قرب نابلس عام 2015 -، فإن الشكل الحالي لعنف «فتيان التلال» يتجاوز منطق الانتقام، ويستهدف جعل الحياة الفلسطينية غير محتملة، ودفع السكان إلى الرحيل، خصوصاً من المناطق المُصنّفة «ج».

وبحسب تحقيق نشرته صحيفة «هآرتس» مطلع العام الماضي، فإن «فتيان التلال» - الذين تروّج الحكومة لكون عددهم لا يتجاوز 70 شخصاً في حين تفيد تقديرات غير رسمية ببلاغ عددهم المئات -، معروفون للأجهزة الأمنية، ومشرّدون من هوامش المجتمع الإسرائيلي. كذلك، هم خارجون عن الأطر التعليمية، ويعيشون في بؤر معزولة، وتتجذّر لديهم رؤية دينية - قومية راديكالية عنوانها أن «السيادة اليهودية» على كامل «أرض إسرائيل» أمر «إلهي»، وأن أي انسحاب منها يُعدّ «خيانة». وفيما تؤثّر هذه المجموعة من الفتيان على دائرة أوسع من المستوطنين، الذين باتوا يواجهون الجيش نفسه في حال حاول الحدّ من اعتداءاتهم، وهو ما يثير «قلق» المؤسسة الأمنية.

ومع ذلك، توفّر الحكومة الإسرائيلية غطاءً كاملاً لهذه الاعتداءات من دون اعتقال منفّذيها أو محاسبتهم. لا بل إن وزير الأمن، بسرائيل كاتس، ألغى الاعتقال الإداري بحق اليهود في الضفة الغربية في تشرين الثاني 2024، بذريعة أنه إجراء «قاسٍ» لا ينبغي تطبيقه على المستوطنين، بينما يبقى أداة روتينية ضد الفلسطينيين.

في هذا الوقت، ومع اقتراب شهر رمضان، تحذّر الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من «انفجار أمني واسع»، نتيجة تصاعد عنف المستوطنين، وتفاقم الضائقة الاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون في الضفة المحتلة. ولذا، يعمل وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، على تسليح الشبان المتشدّدين، لا لردعهم، بل لمواجهة أصحاب الأرض أنفسهم، إذا ما أرادوا التمرّد على واقعهم.

الحدث

تمديد هدنة الشرق السوري
«قسد» - دمشق: تحشيد لمعركة «وجوديـة»

عامر علي

في وقت كانت فيه وزارة الخارجية في الحكومة الانتقالية تنفي تمديد وقف إطلاق النار بين السلطات وبين «قوات سوريا الديمقراطية»، وبالتوازي مع حملة التصعيد الإعلامية التي أطلقتها «هيئة عمليات الجيش السوري»، أعلنت وزارة الدفاع تمديد الهدنة مع «قسد» لمدة 15 يوماً إضافياً. وجاء ذلك وسط تصاعد القلق حيال سجناء تنظيم «داعش»، وتبادل الاتهامات بين الطرفين في شأن حماية المدنيين وإدارة السجون، بعدما تبيّن وجود عدد من القصّر في «سجن الأقطان» الذي كان خاضعاً لسيطرة «قسد»، ويوصف بأنه «أخطر سجون داعش».

وأتى الإعلان، الذي بدا مفاجئاً بالنسبة إلى بعض الجهات داخل السلطات الانتقالية، بالتزامن مع استمرار عمليات التحشيد المتبادل بين الطرفين على تخوم الحسكة وعين العرب (كوباني)؛ كما أتى بعد نحو يوم على اللقاء الذي جمع المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا توماس برّاك، بقائد «قسد» مظلوم عبدي في إقليم كردستان العراق، حيث أكّد برّاك تمسّكه بتصريحاته السابقة الداعمة لعملية دمج القوات الكردية ضمن مؤسسات السلطات الانتقالية.

وفي وقت تواصل فيه القوات الأميركية نقل نحو 7 آلاف من سجناء تنظيم «داعش» من سوريا إلى السجون العراقية، تتضاعف الشكوك حول هذه الخطوة التي تكشف عن حال قلق أميركية في شأن سيطرة السلطات الانتقالية إدارة السجن، على تلك السجون. وسبق أن تمّ، بوساطة أميركية أيضاً، نقل قوات «قسد» التي كانت تسيطر على «سجن الأقطان» إلى عين العرب، وذلك بعد حصار استمر خمسة أيام، أدى إلى قطع الإمدادات وتعرّض حراس السجن لضغوط أمنية ومعيشية وصحية. وإذ تسلّمت السلطات الانتقالية إدارة السجن، فهي أعلنت لاحقاً الإفراج عن 126 شخصاً قالت إنهم قُصّر (دون سن 18 عاماً). وجرت عملية الإفراج أمام حشد إعلامي واسع قام بالتقاط عشرات الصور لأطفال خرجوا إلى الحرية، في وقت أصدرت فيه «قسد» بياناً أكّدت فيه أن «قسماً مخصّصاً» في «الأقطان» كان «يضم عدداً من الأحداث، بعضهم كان قد تورط في جرائم متنوعة، رُفعت بشأنها شكاوى رسمية من المواطنين، فيما وقع آخرون ضحايا للتجنيد والاستغلال من قبل تنظيم داعش».

أعلنت السلطات الانتقالية فتح ممرين إنسانيين نحو الحسكة وعين عرب (أ ف ب)

وأضافت أنها نقلتهم قبل ثلاثة أشهر من سجن الأحداث إلى سجن الأقطان «بسبب الظروف الأمنية»، مشيرة إلى أنهم خضعوا في أثناء مدة احتجازهم «لعملية خاصة تتوافق مع المعايير الدولية، وتمّ توفير البرامج التأهيلية المتكاملة التي تهدف إلى إصلاح السلوك، وتأهيلهم نفسياً واجتماعياً، وضمان اندماجهم بشكل سليم في المجتمع بعد انتهاء مدد احتجازهم». ورغم سريان وقف إطلاق النار، تؤكّد مصادر ميدانية، في حديثها إلى «الأخبار»، وقوع خرق لوقف إطلاق النار في محيط عين العرب (كوباني) على الحدود التركية، من دون تسجيل أي تغيير في خريطة السيطرة التي أفرزها التقدم الأخير لفصائل السلطات الانتقالية، وانسحاب القوات الكردية التي باتت تتركّز حالياً في الحسكة وعين العرب فقط، باعتبارهما منطقتَي وجود تاريخي للأكراد.

وفي خضم التصعيد السياسي المتبادل، اعتبرت «الإدارة الذاتية» الكردية أن إرجاع الحكومة الانتقالية، في بيانها، تمديد وقف إطلاق النار إلى استمرار نقل عناصر تنظيم «داعش»، يؤكد أن الخيار العسكري لا يزال مطروحاً وأن التهديد لا يزال قائماً. ودعت، في بيان، مواطني شمال شرقي سوريا إلى «الحذر واليقظة والبقاء في حالة تأهب دائم، وتعزيز التدابير الأمنية». كما ناشد البيان الأكراد في المنطقة والمهجر مواصلة المظاهرات والاحتجاجات «لأن مدينة عين العرب» لا تزال محاصرة، مشددةً على «وحدة الموقف الشعبي وتعزيز روح المقاومة لمواجهة التحديات»، وفق البيان.

بدروها، أصدرت «هيئة العمليات» في الجيش الجديد، بياناً اتهمت فيه «قسد» بأنها «خرقت اتفاق وقف إطلاق النار باستهداف مواقع انتشار الجيش في محيط منطقة عين العرب بأكثر من 25 مسيرة انتحارية». وأضافت أن «قسد استهدفت أيضاً طريق M4 والقرى المحيطة به عدة مرات ما أدى إلى إصابة عدد من المدنيين (...) وأقدمت على حصار بعض العائلات في محيط قرية الشيوخ بهدف اعتقال أبنائهم الأمر الذي تطور إلى اشتباكات مع بعض الأهالي». وختم البيان بالتأكيد أن «الجيش يدرس خياراته الميدانية حالياً رداً على استهداف الأهالي ومواقع انتشاره وسنقوم بما يلزم».

وفي غضون ذلك، ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بعشرات التسجيلات المصورة التي ترصد عدداً من الانتهاكات من جانب الطرفين، سواء عمليات قتل أو اعتداء على أسرى، أو إعدامات جماعية انتشرت من بينها واحدة قام بتنفيذها مسلح من «قسد»، فيما أعلنت الأخيرة أنها عمدت على الفور إلى فتح تحقيق في الحادثة، وإحالة منفّذها إلى السلطات القضائية المتخصصة.

> يُنذر الواقع الحالي، في حال فشل المسار السياسي، باندلاع معارك عنيفة تبدو وجودية بالنسبة إلى الأكراد

وفي تعليقها على التطورات الأخيرة في سوريا، طالبت منظمة «هيومان رايتس ووتش» طرفي النزاع بـ«حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وضمان وصول المساعدات الإنسانية وعدم استخدام البنية التحتية لأغراض عسكرية»، كما أصدرت 60 منظمة مدنية بياناً حذرت فيه من «تدهور إنساني غير مسبوق يهدد حياة مئات الآلاف من المدنيين»، مشيرة إلى «موجة نزوح واسعة شملت أكثر من 134 ألف شخص في أثناء مدة زمنية وجيزة، حيث تتدفق العائلات نحو مدن القامشلي والحسكة وكوباني (عين العرب) في ظلّ ظروف جوية قاسية ونقص حادّ في المأوى والغذاء». وطالبت بإجراء «تحقيق مستقلّ ومحايد في انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها أطراف النزاع مؤخراً، وملاحقة المتورطين في أعمال العقاب الجماعي التي طاولت المدنيين في حلب ومناطق شمال سوريا».

وفي محاولة لاحتواء الضغوط الدولية المتزايدة، جراء استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية سواء في الحسكة التي باتت مكتظة جراء استمرار النزوح، أو في عين العرب (كوباني)، أعلنت السلطات الانتقالية فتح ممرَّين إنسانيين نحو المنطقتين. ونقلت «وكالة الأنباء السورية» (سانا) عن «هيئة العمليات» في الجيش الجديد أن الممر الأول سيكون على طريق الرقة - الحسكة قرب قرية تل بارود، بالتنسيق مع محافظة الحسكة. أما الممرّ الثاني، فسيكون عبر مفرق عين العرب على طريق «M4» قرب قرية نور علي، بالتنسيق مع محافظة حلب، على أن يُخصّص هذان الممرّان لإدخال المساعدات الإنسانية ونقل الحالات الطارئة.

في النتيجة، تمنح «الهدنة» الجديدة، التي فرضتها واشنطن لتسهيل نقل سجناء «داعش» إلى العراق، طرفي الصراع (السلطات الانتقالية و«قسد») فرصة لإعادة تنظيم صفوفهما. كما تفتح نافذة لإمكانية التوصل إلى حلول سياسية، في ظل التعنّت الواضح من الطرفين؛ إذ تسعى السلطات الانتقالية إلى فرض سيطرتها على كامل مناطق «قسد» بعد حلّ الأخيرة، مع منح الأكراد بعض المناصب الإدارية والقيادية، فيما تصرّ «قسد» على الإبقاء على «الإدارة الذاتية» رغم تقلص نفوذها، والحفاظ على القوات الكردية ككتلة عسكرية واحدة. ويُنذر هذا الواقع، في حال فشل المسار السياسي واستمرار التحشيد العسكري، باندلاع معارك عنيفة تبدو وجودية بالنسبة إلى الأكراد، وذلك على عكس المعارك الهامشية التي شهدتها الأيام الماضية، والتي ترافقت مع انسحابات متكرّرة لهم، تحت ضغط أميركي متواصل.

بين إغراءات حلم «الدولة»... وإكراهات الواقع
أكراد دمشق منقسمون

لمياء إبراهيم

يستعصب أكراد دمشق الحديث عن قضيتهم في الوقت الحالي، في ظلّ استشعار بعضهم أن تبنّي «القومية الكردية» قد يُفهم كتهمة، وأن الخوض في نقاش حول قيام دولة للأكراد يُعدّ «خيانة»، وإيثار بعضهم الآخر المطالبة بحقوق «عالضيّق»، خلافاً للحلم السياسي الذي سعى أكراد سوريا - الأقلية التي يقدّر عددها بنحو 10% من سكان البلاد - إلى تحقيقه طوال السنوات الماضية في الشمال الشرقي من سوريا.

والواقع أن كرد العاصمة، الذين استقروا في دمشق منذ حوالى ألف عام، تماهوا إلى حدّ بعيد مع نسيجها الاجتماعي من العرب وغيرهم، بعضهم بدافع القناعة، وآخرون بدافع الخوف. وإذ يتفاخر هؤلاء بقوميتهم، فإنهم يكادون لا يجتمعون على رأي واحد في ما يتصل بقضيتهم، رغم أن بعضهم يقرّون صراحة بخوفهم من المجاهرة بوجهات نظرهم. وفي هذا السياق، يقول ش.خ.، أحد سكان الحي المذكور، في حديثه إلى «الأخبار»، إن «القضية الكردية بالنسبة إلينا هي قضية حقّ لأمة عريقة تمّ تقطيع أوصالها بقرارات سياسية قهرية؛ هي قصة شعب له لغته وثقافته الخاصة، وجد نفسه مشتتاً بين أربع دول، ومستهدفاً في هويته، ومحروماً من حقه في تقرير المصير». ويبيّن أن بوصلة هذه القضية تتمثل في «كرامة الإنسان الكردي مهما تعقّدت الظروف السياسية»، مضيفاً أن «محاولات طمس اللغة ومحاربة الثقافة لم تزد أبناء هذه القومية إلا تمسكاً بحقهم في الوجود بكرامة فوق أرضهم». وعن حلم قيام دولة كردية، يقول إن «الواقعية السياسية تفرض أن يبدأ هذا المشروع من الدول التي تضمّ غالبية كردية، مثل تركيا أو العراق، وليس انطلاقاً من كرد سوريا الذين لا يستطيعون تحمّل هذا الثقل وحدهم في المرحلة الراهنة».

في المقابل، ترى (نور. ظ.) أن القضية الكردية بالنسبة إليها تقتصر على «حقوق ثقافية واجتماعية تحت سقف الوطن»، معتبرة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «الخط الأحمر هو وحدة سوريا». وتضيف أنها ترفض «أي مشروع انفصال أو تقسيم. فحقوقي أستمدها من كوني مواطنة سورية في دولة قوية وموحّدة. علينا اليوم أن نفكر كسوريين أولاً، مع تأكيد حصول جميع الكرد على حقوقهم كمواطنين».

على أن مسألة أن تكون «كردياً سورياً» أو «سورياً كردياً»، ترتبط على ما يبدو بالبيئة الاجتماعية ودرجة الاندماج مع العرب، حيث يُلاحظ مثلاً أن كثيراً من السيدات الكرديات المتزوجات من سوريين عرب يضعن «القومية الكردية» في مرتبة ثانية بعد «الوطنية السورية» عند تعريف أنفسهن. وفي هذا الإطار، تقول (أم مهند): «أنا شامية كردية، أنتمي إلى حيّ الأكراد في أهل دمشق، وهذا الانتماء ليس وليد اللحظة، بل متجذّر فينا منذ عهد الدولة الأيوبية»، مشيرة، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن «الكرد والعرب في سوريا تشاركوا الأفراح والأتراح عبر قرون طويلة، واختلطت العائلات في ما بينهم بروابط اجتماعية متينة». وتضيف أن «الفخر بالقومية الكردية ثابت، لكن الاندماج مع العرب والانتماء إلى سوريا جعلانا لا نعرّف أنفسنا ككرد، إنما كسوريين أولاً».

> تبرز بعض المواقف النقدية حيال «قسد» في أوساط الكرد أنفسهم

وبنسحب الموقف نفسه على (وائل.ع)، الذي يقول: «أنا سوري أولاً بالانتماء السياسي والوطني، وكردي بالانتماء القومي. سوريا هي المظلّة التي تحمي الجميع، وولائي للدولة هو الضمانة الوحيدة لأمننا والحفاظ على كرامتنا ككرد»، مشدّداً، في حديثه إلى «الأخبار»، على أن «الاعتزاز بالقومية لا يتعارض مع الوطنية، بل يغني الهوية السورية ولا يضعفها؛ فالمواطنة الصادقة لا تتطلب التخلي عن الأصل».

أما (لب.)، فترى أن التخلي عن القومية لصالح الوطنية «أمر صعب»، خصوصاً في ظلّ «الظلم التاريخي الذي تعرّض له الكرد في سوريا ودول أخرى». لافتة إلى أن «الكرد باتوا غير قادرين على المطالبة بحقوقهم أو التصريح بتأييدهم قيام دولة كردية بسبب القمع والإقصاء اللذين يواجهونهما». وتستدرك، في حديثها إلى «الأخبار»، بأنه «قد يكون كرد دمشق أقلّ معاناة من كرد الشمال، وأكثر اندماجاً مع العرب، وأضعف ارتباطاً بالقضية الكردية». أما عند الانتقال إلى المشهد العسكري والسياسي في الشمال الشرقي، فتبرز بعض المواقف النقدية حيال «قوات سوريا الديمقراطية»، رغم عدم إنكار «التضحيات» التي قدّمتها هذه القوات التي تأسّست عام 2015. وفي هذا السياق، يقول (ش.خ)، في حديثه إلى «الأخبار»، إن «هناك تحفّظات جوهرية على قسد منذ تأسيسها، أبرزها الخلل في التكوين؛ فالحامل الأساسي لها يُفترض أن يكون كردياً، بينما الغالبية من عناصرها من العرب». وإذ يعرب عن مخاوفه من «وضع الكرد في محرقة سياسية أو عسكرية قد تهدّد وجودهم»، فهو يرى أنه «لا يمكن تجاهل دور قسد في حماية الأكراد في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، ومحاربة التنظيمات المتشددة».

في المقابل، يعارض (وائل.ع) أي تشكيل عسكري يعمل خارج سلطة الدولة والجيش السوري، مشيراً، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «قسد لا تمثّلنا؛ فمصلحة الكرد الحقيقية هي مع الدولة السورية فقط. ولا نريد تنظيمات تقف في وجه الدولة وترتكب انتهاكات باسم الكرد».

بعض أهالي حي ركن الدين في دمشق يحتفلون عقب إصدار الشرع مرسوماً تضمن إقرارا بحقوق الكرد (سانا)

فنزويلا

تشريع الوصاية الأميركية على النفط
الانقلاب على التشافيزية يكتمل

لندن - **سعيد محمد**

تشهد فنزويلا، في أعقاب عملية «العزم المطلق» واختطاف الرئيس نيكولاس مادورو والسيدة الأولى سيليا فلوريس، تحوّلات سياسية واقتصادية متسارعة تعيد رسم هوية البلاد بشكل جذري. ففي الوقت الذي لا تزال فيه صور الزعيم التاريخي، هوغو تشافيز، تزيّن جدران المؤسسات الحكومية، يقود «الحرس الجديد»، بقيادة الرئيسة بالوكالة ديلسي رودريغيز، ورئيس البرلمان، شقيقها خورخي، عملية تفكيك ممنهج للإرث الأيديولوجي «للتشافيزية»، مستبدلَين شعارات «السيادة الوطنية» بتشريعات تفتح أبواب قطاع النفط على مصراعيه أمام الشركات الأميركية، وذلك تحت مظلّة تعاون أمني وسياسي مباشر مع واشنطن، دشّنته زيارة مدير «وكالة الاستخبارات المركزية» (CIA)، جون راتكليف، أخيراً، إلى كاراكاس.

وفي خطوة تضفي صبغة قانونية على الواقع الجديد، صادقت الجمعية الوطنية الفنزويلية (البرلمان) التي يسيطر عليها «الحزب الاشتراكي الموحّد» الحاكم، في مناقشة أولية، الخميس الماضي، على قانون جديد للنفط يمثّل قطيعة تامّة مع ربع قرن من هيمنة القطاع العام، كونه يتيح للشركات الخاصة الأجنبية والمحلية تشغيل حقول النفط وتسويق الإنتاج بشكل مستقلّ.

ويتضمّن التشريع الجديد حزمة من التنازلات السيادية والاقتصادية غير المسبوقة في تاريخ الثورة البوليفارية؛ إذ يمنح الشركات حقّ تشغيل الحقول على نفقتها الخاصة، ويخفض معدّل حصة الدولة من 30% إلى 20%، و15% في بعض الحالات، لضمان «الجدوى الاقتصادية» للمشاريع. والأخطر من ذلك، أنه يعيد العمل بآلية «التحكيم الدولي» لفضّ النزاعات، متجاوزاً المحاكم المحلية، وهو ما يمثّل تراجعاً صريحاً عن سياسات السيادة القضائية التي رسّخها تشافيز.

وفي اعتراف صريح بمصدر هذا التشريع، أكّد أحد نواب الحزب الحاكم، مشترطاً عدم الكشف عن هويته، أن واشنطن كانت لها اليد الطولى في صياغة بنوده، قائلاً: «هناك العديد من الأشياء التي أمر بها الغرينغوز (الأميركيون)... هذا القانون يأتي مباشرة من الولايات المتحدة». ويأتي ذلك الإقرار متوافقاً مع تصريحات مكتب أورلاندو كاماتشو، النائب الذي قدّم المشروع باسمه، بأن السلطة التنفيذية هي مَن صاغت المسودة، في إشارة إلى حكومة ديلسي رودريغيز التي تعمل بتنسيق وثيق مع إدارة الرئيس دونالد ترامب.

وجاء هذا الانقلاب التشريعي بعدما استقبلت كاراكاس جون راتكليف، الذي بحث مع الرئيسة المؤقتة «تعاوناً ثنائياً أكبر»، في ما مثّل مؤشراً إضافياً على سقوط عقيدة «معاداة الإمبريالية» التي شكّلت الهوية السياسية للبلاد طوال ثلاثة عقود. وتعمل الحكومة الحالية على تسويق ذلك الانقلاب تحت شعارات الدبلوماسية الواقعية؛ ففي خطابها الأول عن حال الأمّة، أظهرت رودريغيز توازناً دقيقاً بين إدانة العملية الأميركية ضدّ مادورو باعتبارها «هجوماً واختطافاً»، وبين الدعوة الصريحة إلى البراغماتية في التعامل مع واشنطن، قائلة: «دعونا لا نخاف من الدبلوماسية». حاثّةً المشرّعين على تمرير قانون النفط الجديد لفتح الحقول أمام الاستثمارات الجديدة.

وأمام هذا التحوّل الدراماتيكي، لجأت السلطة الجديدة إلى فرض سردية صارمة لضبط القواعد الحزبية الصدومة. إذ استبدلت شعارات العداء لأميركا بشعار جديد - بات يزيّن القبعات والسترات التي توزعها السلطة - هو «الشكّ خيانة»، يهدف بوضوح إلى تجريم أيّ تساؤل حول شرعية التحالف الجديد مع واشنطن، واعتبار أيّ اعتراض على السياسات الجديدة نوعاً من الخيانة للوطن.

ويواجه أنصار هوغو تشافيز، الذين تربوا على فكرة استخدام الثروة النفطية لتمكين الفقراء ومواجهة الأطماع الإمبريالية، صعوبة بالغة في استيعاب المشهد. فبينما يقبع خليفة تشافيز في زنزانة أميركية في انتظار محاكمة هزلية، تنفّذ نائبته، وشقيقها رئيس البرلمان، الأجندة الأميركية بحذافيرها. ولذا، تشير تقارير من الأرض إلى أن ثمة استقطاباً بدأ يطفو على السطح بين القاعدة الشعبية التشافيزية، والقيادة البراغماتية الحالية. وفيما ترى كوادر وسطى ودنيا أن الامتناع عن بيع النفط هو السبيل الوحيد لعودة مادورو، يخشى كثيرون من أن ترسانة بلادهم العسكرية، التي طالما تفاخرت الحكومة بقدرتها على حماية البلاد من الغزو الخارجي، وفشلت كلّيّاً في مواجهة العدوان الأميركي، قد تُستخدم الآن لقمعهم.

على أن التظاهرات التي كانت تخرج يوميّاً للمطالبة بإطلاق سراح مادورو، بدأت تتلاشى بالفعل في ظلّ واقع اقتصادي متردٍّ. فقد تسبّب الحصار الأميركي القاسي في انهيار إنتاج النفط - في بلد يمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكّد في العالم (300 مليار برميل) -، الذي كان يبلغ 3 ملايين برميل يومياً في عهد تشافيز، ليصل إلى حوالى 500 ألف برميل يوميّاً في عام 2020، قبل أن يرتفع قليلاً إلى 950 ألفاً العام الماضي - وذلك بفضل الترخيص لشركة «شيفرون» الأميركية، الشركة الغربية الكبرى الوحيدة التي سمح لها بالعمل في البلاد -. وانعكس هذا التراجع على القدرة الشرائية للمواطن الفنزويلي، في ظل انهيار قيمة العملة، وعجز القطاع العام عن تلبية الحاجات الأساسية لقطاع عريض من المواطنين.

ورغم تعهدات رودريغيز بأن عوائد تسليم النفط للولايات المتحدة ستُنفق في المجال الاجتماعي وتحسين البنية التحتية، يقول خبراء إن سيطرة واشنطن الفعلية على قطاع النفط، و«إدارتها» فنزويلا عن بعد كـ«محمية»، لن تنعكسا إيجابيّاً - في مدى قريب - على حياة الطبقة العاملة. ويعود ذلك، بشكل رئيس، إلى تهالك البنية التحتية لصناعة النفط، والعائد إلى الحصار الاقتصادي والتكنولوجي المديد لفنزويلا.

وكانت شركات الطاقة الأميركية الكبرى حذّرت إدارة ترامب من صعوبة عودة سريعة إلى مستويات إنتاج ضخمة من الآبار الفنزويلية، وذلك بالنظر إلى حجم الاستثمارات الهائل المطلوب - في سياق تراجع أسعار النفط العالمي -. وفي ظلّ عدم الحصول على «ضمانات قانونية جادّة» لإعادة بناء القطاع. إلا أن قانون الأخوَين رودريغيز الجديد من شأنه أن يوفّر تلك الضمانات المطلوبة، بينما تظلّ عقدة هوامش الربح المنخفضة مسألة مرتبطة بديناميكيات تتجاوز فنزويلا.

وفيما يواصل خورخي رودريغيز الترويج لتشريع الخصخصة باعتبارها «ضرورة لزيادة الإنتاج»، وتتابع ديلسي رودريغيز الحديث عن «الدبلوماسية»، يجد المواطن الفنزويلي نفسه أمام حقيقة قاسية: تحوّل بلاده من رأس حربة لمناهضة الإمبريالية، إلى ساحة نفوذ أميركي مباشر، بتشريع ومباركة من البرلمان ذاته الذي كان قبل أقلّ من شهر يهتف: «الوطن، الاشتراكية، أو الموت».

سينما

جيانفرانكو روسي: نابولي مدينة الحياة والموت

يتتبّع فيلم «تحت الغيوم» الذي سيُعرض في «متروبوليس»، حكايات متوازية لسكان وعلماء آثار وامن وميناء، بغية الكشف عن مدينة متعددة الطبقات تتجاور فيها الحياة والموت

شفيق طبارة

في 13 آذار (مارس) 1917، كتب جان كوكتو رسالة إلى والدته يخبرها بوصوله إلى روما بعد رحلة إلى نابولي، التي وصفها على النحو الآتي: «يصنع فيزوف كل سُحب العالم، والبحر أزرق داكن. يُلقي بزهار الياقوت على الأرصفة».

من هذه الكلمات، بدأ المخرج جيانفرانكو روسي فيلمه الوثائقي «تحت الغيوم» (Below The Clouds ـ 2025) جائزة لجنة التحكيم الخاصة في «مهرجان البندقية» (البندقية 2025). لكن أكثر من مجرد الغيوم التي استوحى عنوان فيلمه منها، يروي روسي قصصاً أخرى.

«تحت الغيوم» الذي يُعرض ضمن «مهرجان الفيلم الإيطالي» المستمرّ حتى نهاية الشهر الجاري في «متروبوليس» في بيروت، يعدّ مثالاً آخر على أعمال المخرج الإيطالي، التي تتّسم بالدقة والصرامة، فهو مراقب شبه مثالي للحياة، ولجزء كبير من الموت أيضاً. رسّخ روسي مكانته كاستثناء حقيقي في السينما الوثائقية، فهو المخرج الوحيد الذي حصد جائزتين من أرفع الجوائز في المهرجانات الأوروبية الثلاث الكبرى: «ساكرو جي آر إيه» (2013، أسد البندقية الذهبي) و«حريق في البحر» (2016 ـ دب برلين الذهبي).

من فيلم «تحت الغيوم»

ذكريات باطن الأرض

هذه المرة، يركّز روسي على المنطقة الممتدة من فيزوف (بركان نشط قرب نابولي اشتهر بثوران عام 79 ميلادي طامراً بومبي وهيركولانيوم) إلى نابولي، مروراً بحقول فليغريان. يهتم بما يكمن في أعماق أرض تغذّت من الحمم البركانية والرماد، وما يغمر البحر، وما يطفو في الهواء، وما يجري في عروق شعب متناغم مع كل اهتزاز للوجود وللأرض نفسها.

يتتبع الفيلم التاريخ، وذكريات باطن الأرض، ليكشف عن نابولي الأقل شهرة. هناك، تمتد أرض يجوبها السكّان والمتعبّدون والسيّاح وعلماء الآثار الذي ينقّبون عن الماضي، يسعون في المتاحف إلى بثّ الحياة والمعنى في التماثيل والقطع الأثرية.

يجتاز قطار سيركومفيزوفيانا المناظر الطبيعية، وتجري الخيول على طول الشاطئ، ويكرّس معلّم وقته في تعليم الأطفال والمراهقين، ويتغلب رجال الإطفاء على مخاوف السكان الصغيرة والكبيرة، وتطارد قوات الأمن لصوص الآثار والمقابر، وتُفرغ سفينة سورية حمولتها من القمح الأوكراني في الميناء. تتطور قصص الوثائقي بسرعة بشكل متوازٍ، كلّاً على حدة، إلى أن ينسج سحر المونتاج مصائرها، فتصبح إيماءات وكلمات إحداها حبكة الأخرى. يجمّد روسي اللحظة، قطعة من الزمن، جاعلاً إياها جزءاً من شيء أكبر. يمتزج الدخان بالغيوم، والحياة، كما قيل، بالموت، وهكذا يستمرّ العالم.

كسر الصورة النمطية لنابولي

يُبرز استخدام الأبيض والأسود، في تناقض صارخ مع الصورة النمطية لنابولي، ناقلاً ببراعة فكرة مدينة متعددة الطبقات، تماماً كتاريخها وسكانها. يروي روسي مدينة نابولي بأسلوبه كأنها هشة، أو بتعبير مجازي آخر، كبناء غير مستقر، يحتاج باستمرار إلى دعامات وتدعيمات لمنعه من الانهيار، ما يثير الشكوك حول الغاية المرجوة من هذا البناء نفسه.

قد يكون كوكتو محقّاً في ما قاله عن جبل فيزوف، فهذه السحب تشوّش الرؤية، تحوم حول الأشياء كضباب، كعطاء تسكنه الأشباح، بينما الفوهة البركانية الهائلة، هي أرض في حالة انهيار دائم. تتحرك، ترتفع، تتكمش، تتنفس ككائن حي. هناك الحياة التي يرينا إياها روسي هي بحدّ ذاتها، جينياً، منفتحة على بُعد آخر مراوغ، ربما جهنمي، ربما سحري. وهذا ما أدركه روبرتو روسيليني أكثر من أي مخرج آخر، حين حوّل الصورة السياحية المألوفة إلى دوّامة من الإدراكات والمشاعر، تتارجح بين رعب الضياع ولمحات الأمل الخاطفة، تلك اللحظة التي تختصرها جملته الشهيرة: «أين نحن؟ لا أستطيع إخبارك».

لذلك، يستدعيه روسي مراراً، ويستعيد «رحلة إلى إيطاليا» (1954) كظلّ يرافق فيلمه الجديد.

ربما ينبغي، حين نتحدث عن روسي، أن نتخلى تماماً عن فكرة «المنظور الوثائقي» التقليدي. أفلامه وهذا الفيلم أيضاً، تأكيد على أنّ الشكل الذي يبنيه روسي للصورة يدفع الواقع إلى مستويات أبعد، تكاد تلامس عوالم الخيال العلمي. فالإبداع الحرّ والطريقة التي يقدّم بها أفلامه، تتجاوز كلّ الأسئلة المشروعة حول أساسيات العمل الوثائقي. دعونا نقول إنّ روسي هذه المرة كما كلّ مرة، حقّق هدفه المنشود: فيلمه الجديد يتألق سردياً ومجازياً وشعرياً بسحر ما يرصده. هذا الطابع الصوفي المتارجح بين الامتلاء والفراغ البسيط، جميل. إنه جمال واعٍ لذاته، ويستحقّ أن نُفتن به.

Below The Clouds: س: 20:00 مساء 30 كانون الثاني (يناير) ــ سينما «متروبوليس» (مار مخايل ـ بيروت). للاستعلام: 01/202540

وثائقي

أليكس بكري يروي استعمار ذاكرة جنين

في مدينة جنين، صالة سينما وحيدة، أُعيد فتح أبوابها عام 2011. بعد خمس سنوات فقط، هُدمت السينما ليُقام مكانها مركز تجاري بلا ذاكرة. مع ذلك، كانت إعادة افتتاحها حلماً جميلاً على الورق، لكنه سرعان ما بدا هشاً، معلقاً بخيوط لا يملكها أهل المكان. في قلب هذه الحكاية، يقف حسين محمد حسين دربي، فنّي ومشغّل جهاز عرض الأفلام، الذي أمضى أكثر من أربعين عاماً خلف أجهزة العرض، يعرف صوتها كما يعرف نبضه.

لحسين لغته الخاصة مع الآلة: يشير إلى هذه القطعة فيسميها «الشباك»، ويضع يده على تلك فيقول «السبركيت»، ثم يلمس الأخرى ويهمس «النّقاش». بخبرته وعلاقاته وذاكرته السينمائية، يُستدعى حسين ليُعيد تشغيل جهاز عرض لا يعرف أحد غيره كيف يشغله. يضع كلّ ما تبقى لديه من عمر ومهارة في خدمة مشروع لا يشبهه، مشروع تحلم به منظمة غربية غير حكومية.

«حبيبي حسين» للمخرج الفلسطيني أليكس بكري، ليس حكاية عن جهاز العرض، ولا عن صالة السينما. إنها قصة استعمار ثقافي يتسلل من بين الكلمات، ومن بين الابتسامات، ومن بين «التعاون» و«الدعم». الكاميرا تلتقط كل شيء من وراء الكواليس، رؤية متحيّزة، منحازة، تُظهر حسين كأنه متدرّب صغير، بينما هو آخر فنّي عرض أفلاماً في جنين... آخر من يعرف سرّ الضوء القديم للقوس الكوبرني، آخر من يملك ذاكرة المكان. هكذا يصبح الفيلم أيضاً حكاية رجل يُعامل كأنه تلميذ، بينما هو أستاذ المهنة. حكاية سينما تُبنى من جديد، لكن على أسس لا تخصّها.

من وثائقي «حبيبي حسين»

في «حبيبي حسين»، لا يعود الفيلم مجرّد وثائقي عن إعادة فتح دار سينما في جنين. إنه تفكيك بطيء، مؤلم، وصامت لبنية استعمارية تتخفّى خلف لغة «التنمية الثقافية» و«التعاون الدولي». الصالة تصبح هنا مسرحاً لدراما الهيمنة، وإعادة إنتاج السلطة، وتحديد من يملك الحق في الحلم، ومن يُسمح له بأن يكون بطل حكايته. يقدّم الفيلم حسين، بحميمية مطلقة، غير مصطنعة. حسين لا يحتاج إلى قصة، هو القصة. وجهه، صوته، طريقته في لمس جهاز العرض، كلّها تتحوّل إلى سردية قائمة بذاتها.

أقسى ما يكشفه «حبيبي حسين» هو أن حسين ليس فقط ابن واقع فلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، بل هو أيضاً ضحية احتلال ثقافي غربي مانحي تمارسه منظمة غير حكومية جاءت «لتساعد».

> **تفكيك بنية استعمارية تتخفّى خلف لغة «التنمية الثقافية»**

يتكثّف كل ذلك في مشهدين: مشهد توزيع الشهادات ومشهد افتتاح الصالة. هنا يلعب بكري بكاميرته، يكشف ويخفي في اللحظة نفسها، يقدّم الواقع كما هو، ثم يفتح نافذة صغيرة على ما يحدث داخل حسين. الكاميرا تتلصّص عليه وعلى الجميع من مسافة محسوبة، تراقب بلا شفقة، بلا تجميل للوجوه، لتتحوّل هذه المسافة البصرية إلى موقف سياسي.

يستكشف الفيلم سُبل التحرّر من إرث عقلية ما بعد الاستعمار التي ما تزال تتخفّى في تفاصيل الحياة اليومية للمؤسسات الغربية، لكنه يفعل ذلك من الجهة التي نادراً ما تُروى منها الحكاية: من منظور الفلسطينيين أنفسهم. من منظور أولئك الذين تُعلن المنظمات غير الحكومية أنها جاءت «لدعمهم»، بينما هم في الحقيقة يقفون في الهامش، يراقبون كيف تُعاد صياغة قصتهم بلسان ليس لسانهم، وكيف يُعاد ترتيب أحلامهم وفقاً لمقاسات لا تخصّهم.

ش. ط

في الصالات

يطرح فيلم «فيك بوك» تغلغل المخدرات في المدارس، لكنه يحوّل القضية إلى ذريعة لفيلم بوليسي تجاري. يركّز على ضابط يسعى إلى إنقاذ ابنته عبر تجاوز القانون. الإخراج استعراضي بلا توتر، والشخصيات نمطية وحواراتها خطابية، فتضيع الفكرة الأساسية

Fakebook: استعراض هوليوودي طيّر القضية!

أدهم الدمشقي

يقدّم الفيلم اللبناني Fakebook (كتابة وإخراج إيلي ف. حبيب. بطولة عبده شاهين وبديع أبو شقرا وكارلوس عازار وأمل طالب وغيرهم) نفسه بوصفه عملاً جريئاً يقتحم إحدى أخطر القضايا الاجتماعية: تغلغل المخدّرات في الأوساط المدرسية. قيمة ثقيلة، حسّاسة، ومشحونة أخلاقياً. كان بمقدورها أن تفتح آفاقاً لمعالجة سينمائية عميقة تفكك آليات الإغواء، وتكشف هشاشة الطفولة وتواطؤ المنظومات التربوية والأمنية والسياسية. غير أنّه منذ فصوله الأولى، يتنكر الفيلم لهذا الوعد. إذ يحوّل قضيّته الجوهرية إلى مجرّد ذريعة درامية (MacGuffin) ليغرق في نمط الأفلام البوليسية التجاريّة التقليديّة التي تفتقر إلى الابتكار في الشكل والمضمون على حد سواء.

من القضيّة إلى البطولة الفردية

يتناول الفيلم حكاية «رواد» (عبدو شاهين) الضابط «البطل» الذي يصارع الزمان لتأمين كلية تنقذ حياة ابنته، ولو اقتضى الأمر القفز فوق سلطة القانون. هكذا تُختزل المشكلة البنيوية المعقّدة في سردية فردية ذات طابع عاطفي تسوّغ كل التجاوزات باسم الأبوة والتضحية. وبذلك، يضيّع الفيلم بوصلته، فتصبح تجارة المخدرات وترويجها في المدارس، خلفيةً باهتة لإنتاج صورة «الضابط المُخلِّص»، في إعادة تدوير صريحة لكليشيه معروف: الفرد الصالح في مواجهة المنظومة الفاسدة.

فخ المصادفات المفتعلة: ركاكة القدر السينمائي

تتجلى هشاشة السيناريو في ذروتها عند الاعتماد المفرط على المصادفات القدرية لسد ثغرات الحبكة، وهي سقطة درامية أفقدت العمل منطقه الداخلي. يبدو القدر في Fakebook محرّكاً اصطناعياً بامتياز. فالمصادفة التي ربطت هوية «المتبرع بالكلية» بـ «الفتاة المخطوفة» ليست سوى محاولة قسرية لربط خيوط القصة المبعثرة. هذا الربط المفتعل يحول التراجيديا المفترضة إلى «ميلودراما» رخيصة، حيث تذوب احتمالات الصراع الحقيقي لمصلحة ترتيبات هندسية وضعها المؤلف بافتعالٍ يجعلُ المشاهد يشعر بيد الكاتب وهي تحرك الشخوص كقطع شطرنج، وليس كبشر مدفوعين بضرورات المنطق أو الواقع.

إخراج استعراضي بلا توتر

إخراجيّاً، غرق الفيلم في هوس محاكاة نموذج «الأكشن» الهوليوودي المنخفض الكلفة. وبدلاً من خلق توتر درامي متصاعد، تحولت مشاهد الحركة إلى استعراض تقني كشف محدودية الإمكانات بدلاً من مواراتها بالذكاء البصري. مشهد المطاردة الطويل، على سبيل المثال، تحوّل من لحظة ذروة إلى عبء سردي. إطالة مجانية، وخطر غير محسوس، وكأن الكاميرا تكتفي بتصوير سيارة تجوب الطرقات مسرعةً بلا رهانات حقيقية. هنا، لم يخدم «الأكشن» السرد، بل فضحه.

تماثل كليشيهي واغتراب عن الواقع

عانت الشخصيات من سطوة «النمطية»، فلم تتطور نفسياً بل اكتفت بتأدية وظائف آلية مرسومة سلفاً. جاء الحوار خطابياً مفتعلاً، غاب عنه الصدق الإنساني لمصلحة جمل «مكتوبة بعناية» لتُقال وليس لتُعاش. أو تُحسّ. أما الطّفلتان، فقد ظهرتا بوعي وسلوكيات لا تنسجم مع أعمارهما، ما أضعف حالة التعاطف الوجداني معهما وحولهما إلى «أدوات وظيفية» لتحريك المشاعر ليس إلا.

> **اخفق الفيلم في أن يكون «سينما اشتباك» مع واقع معقّد**

ثغرات المنعطف البوليسي

لم ينجُ الفيلم من سقطات المنطق في مشاهده البوليسيّة، بدءاً من الرصاص الذي يخطئ هدفه بمعجزات غير مبررة، وصولاً إلى اختراقه للسرير من دون إصابة الفتاة المختبئة تحته، ناهيك بالقرارات الأمنية العشوائية، والقفزات السردية التي تتجاوز أبسط قواعد التحرّي. هذه الثغرات لا يمكن تبريرها بالضرورة الدرامية، بل هي نتاج كتابة متعجلة أخفقت في بناء عالم سينمائي متماسك.

نية حسنة... سينما متعثرة

المشكلة الأعمق في Fakebook أنه يريد أن يقول كل شيء دفعة واحدة: المخدرات، الفساد، السياسة، الشرطة، الأبوة، التضحية، البطولة. لكنه يطرحها عبر قوالب جاهزة، من دون رؤية فنية متماسكة أو موقف نقدي أصيل. والنتيجة فيلم مزدحم بالاستعراض الشكلي والثيمات، لكنه فقير بالأفكار والحبكة، ينتهي من دون أن يترك أثراً فكرياً أو جمالياً يبقى في ذاكرة المشاهد.

لقد ضيّع الفيلم فضيّته في منتصف الطريق. انطلق من فكرة جوهرية تستحق المعالجة، لكنه فضّل الأمان التجاري، والبطولة الفردية الزائفة على الغوص في جوهر الأزمة. وبذلك، أخفق الفيلم في أن يكون «سينما اشتباك» مع واقع معقد، ليؤكد مرة أخرى على أنّ النية الحسنة لا تصنع سينما، والمعالجة السطحية، مهما كانت صاخبة، لا تُنتج معنى.

Fakebook في الصالات اللبنانية

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 26 كانون الثاني 2026 العدد 5697

تباشير رمضان

وائل ومحمد وبلقيس... سباق الشارات يشتعل!

زكية الديراني

لا تقتصر المنافسة الدرامية في شهر رمضان على مواضيع المسلسلات وأسماء النجوم المشاركين فقط، بل تمتدّ أيضاً إلى شارات الأعمال التي تُطلق صفارة السباق قبل حلول شهر الصوم. هذه الأغنيات غالباً ما تتحوّل إلى «ترند»، وتواصل حصد شهرتها حتى بعد انتهاء الموسم الرمضاني. لذلك، تتسابق شركات الإنتاج على التعاقد مع أبرز الفنانين لتسجيل شارات مسلسلات، تكون أحياناً مثيرة للجدل.

وائل كفوري «بالحرام»

في هذا السياق، أعلنت شركة «إيغل فيلمز» عن تعاونها مع الفنان وائل كفوري، ليؤدي شارة مسلسل «بالحرام» (كتابة فادي حسين وشادي كيوان، وإخراج فيليب أسمر)، الذي تلعب بطولته ماغي بوغصن إلى جانب عمار شلق، وكارول عبود، وتقلا شمعون، وغيرهم. وتحمل الأغنية عنوان «شو ناطر»، ومن المتوقّع أن تعكس كلماتها مضمون المسلسل ذي الطابع الاجتماعي. ويُعدّ هذا التعاون خطوةً لافتة، لا سيما بعد غياب كفوري خمس سنوات عن شارات المسلسلات، منذ تسجيله شارة مسلسل «داون تاون» (إخراج زهير أحمد قنوع، وقصة كلود أبو حيدر) عام 2021، ليعود هذا العام إلى سباق رمضان المنتظر.

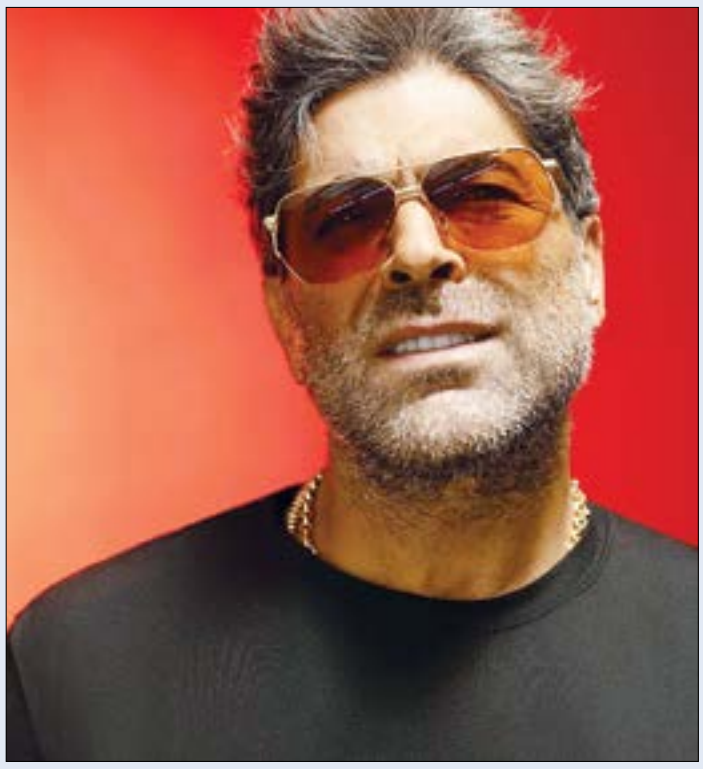
يعود وائل كفوري الى السباق عبر شارة مسلسل «بالحرام»

محمد فضل شاكر... تجربة أولى

من جهته، يخوض محمد فضل شاكر السباق الرمضاني للمرة الأولى، عبر شارة المسلسل السوري «مطبخ المدينة» (إخراج رشا شربتجي، وتأليف علي وجيه بالتعاون مع سيف رضا حامد)، التي تحمل عنوان «مين متصالح مع نفسو» (كلمات محمد حيدر، ألحان حسام الصعبي). وتُعدّ هذه الخطوة جديدةً على نجل الفنان فضل شاكر، ولا سيما بعد مشاركته والده أخيراً في أغنية «كيفك عفراقي» التي لاقت رواجاً لافتاً. مع العلم أنّ محمد طرح عدداً من الأغاني المنفردة التي لم تحقّق صدى مماثلاً للدويتو مع والده.

آدم مرشّح لـ«بخمس أرواح»

في المقابل، يتردّد في الأوساط الفنية أن المغني آدم يستعد لتسجيل شارة مسلسل «بخمس أرواح» (تأليف يزن الداهوق وحمزة اللحام، وإخراج رامي حنا) الذي يجمع كاريس بشار وقصي خولي إلى جانب مجموعة من الممثلين اللبنانيين، في عمل يُتوقّع أن يكون من أبرز إنتاجات الموسم.

LBCI تنافس بشارة برنامج

على الضفة نفسها، يبدو أنّ المنافسة على الشارات لا تقتصر على المسلسلات الرمضانية فقط، إذ تخوض قناة LBCI أيضاً السباق بأسلوب مختلف. فقد سجّلت أمس المغنية اليمنية بلقيس، بالتعاون مع الممثل وسام حنا، شارة برنامج «أكرم من مين» الذي يقدمه حنا خلال شهر رمضان. وتُعدّ تجربة الدويتو هذه جديدة على بلقيس ووسام معاً، فيما تعوّل LBCI على هذه الخطوة، كون البرنامج ترفيهياً اجتماعياً ينافس المسلسلات الرمضانية ويقدّم جوائز مباشرة للمشاهدين.

على بالي

أسعد أبو خليك

الحملة ضدّ حسن علّيق، وضدّ حريّة التعبير بصورة عامّة، هي من عدّة شغل المرحلة الجديدة التي انبثقت عن صعود الوحشيّة الإسرائيليّة الإباديّة. راجعوا التاريخ المعاصر: كلّ فرْضٍ للسلام مع إسرائيل تَرافقَ في الدول العربيّة مع حملة قمْع داخليّة. أنور السادات (بطل الغرب المُفدّى) جمع في سجونه، بعد توقيع اتفاقيّة السلام، نشطاء وكُتّاباً من اليمين واليسار والوسط، مِن العلمانيّين والمتديّنين (وقال عن رجُل دين إنّه «مرمي زي الكلب»). الغرب هلّل له وعدّ ما يقوم به تضحيات جسيمة من أجل السلام. في لبنان، فرض الحُكم بعد 1948 مراقبة متشدّدة على الإعلام لطمْس دور الحكومة المشبوه في التواطؤ مع جيش العدوّ. وفي مرحلة حُكم المكتب الثاني، تعرّضَ مُواطن للضرب (شارك في الضرب قائد المكتب الثاني، غابي لحّود) بسبب نُكتة ضدّ فؤاد شهاب. مرحلة أمين الجميّل (عندما دخلت دبّابات الجيش للمرّة الأولى إلى حرم الجامعة الأميركيّة في بيروت) تشبّهت بحُكم الجنرالات في تركيا لحظْر الأصوات المعارضة للسلام مع إسرائيل (المال اشترى رجال دِين شيعة وسُنة لإسكاتهم يومذاك). اليوم، يريد أهل الحُكم نقْل لبنان من ضفّة التحرير ومقاومة إسرائيل إلى ضفّة 17 أيّار، ولكن بشروط أبشع من الأولى (ويقول عن مرحلة الإبادة إنّها «فرصة» للبنان). حسن علّيق لا يتّبع أسلوب ثوار لبنان الأحرار الذين شتموا بهتافات سوقيّة وبذيئة ضدّ أُمّ جبران باسيل. عليق ينتقد الحُكم في لبنان بأسلوب مهذّب وهو يلتزم حتى بأدب الألقاب العثماني في الإشارة إلى الرؤساء.

لكنّ حسن علّيق يحتجّ ضدّ المرحلة. جريمة حسن علّيق أنّه يلاحظ المسار الصهيوني السائد والذي يفرضه التوافق الإسرائيلي ـ السعودي ـ الأميركي. والانتقال مِن مرحلة إلى نقيضتها في لبنان دليل على مطواعيّة الساسة والإعلاميّين (الذين لا يقلّون فساداً عن الساسة، والكثير في الطرفَين يخضعون هذه الأيام لأنطون صحناوي). هؤلاء يبيعون مواقفهم في سوق الخليج التجاريّة. لم تنتهِ القصّة بحسن علّيق. الحُكم يستعير مسار حُكم الجميّل لكنّ المرحلة مختلفة (مختلفة، عند الطرفَين والعواقب ستكون وخيمة لو فرض الحُكم الرأيَ الواحد، وإنْ بطرائق مختلفة عن 1983).

المفكرة

لنعد إلى عبد الرحمن منيف

■ في إطار الأنشطة الثقافية التي تسعى مكتبة «رقائم» عبرها إلى خلق فضاء للحوار الأدبي، تُنظّم المكتبة بالتعاون مع الزميل الشاعر محمد ناصر الدين، جلسة نقدية لمناقشة أعمال الروائي السعودي عبد الرحمن منيف (1933 ـ 2004)، يوم الخميس 29 كانون الثاني (يناير) الجاري، في مساحة «أم ميرنا». يضيء اللقاء على تجربة منيف السردية وأسئلته الفكرية والإنسانية، بحضور مهتمين بالأدب والرواية والنقد. ويُعدّ عبد الرحمن منيف من أبرز الأصوات الروائية التي قاربت التحولات السياسية والاجتماعية في العالم العربي، وعالجت أسئلة السلطة، والنفط، والحرية، والمنفى، في أعمال شكّلت علامة فارقة في السرد العربي، وفي مقدّمتها «مدن الملح» وغيرها من الروايات التي لا تزال تثير النقاش والقراءة المتجددة.

جلسة نقدية لأعمال عبد الرحمن منيف: الخميس 29 كانون الثاني (يناير) - الساعة السابعة مساءً - مساحة «أم ميرنا» (الحمرا). للاستعلام: 81/677258

«ة مربوطة»: لولا فسحة الرسم!

■ في زمن تتسارع فيه الإيقاعات اليومية وتضيق فيه مساحات التأمل، يستكمل مقهى «ة مربوطة» ورشة الرسم، ويقدم جلسة جديدة مستوحاة من فن المانداﻻ بعنوان «Dot Mandala»، يوم الأحد 8 شباط (فبراير). تهدف الورشة إلى إعادة الاعتبار للهدوء والتركيز عبر الفن، وتجمع الكبا ر والصغار في تجربة إبداعية مشتركة، إذ يتحول اللون والنقش إلى وسيلة للتعبير والتأمل

واكتشاف الذات. وهي لا تقتصر على الجانب الفني فقط، بل تسعى أيضاً إلى خلق مساحة تفاعلية تسمح للمشاركين بالانخراط في لحظة جماعية من التركيز والهدوء، بعيداً من ضغوط الحياة اليومية.

Dot Mandala: الأحد 8 شباط (فبراير) - الساعة الرابعة عصراً - «ة مربوطة» (الحمرا). للاستعلام: 01/350274

نحو وعي جديد لوهب الأعضاء

■ تكريساً لأهمية وهب الأعضاء، ينظم «اللقاء الوطني - حركة فكرية إنسانية» ندوة فكرية بعنوان «وهب الأعضاء... ثقافة حياة»، تُقام برعاية وزير الصحة ركان ناصر الدين، يوم الخميس 29 كانون الثاني (يناير) في قاعة «البطريرك الياس الحويّك» في «ثانوية مار يوسف لراهبات العائلة المقدّسة المارونيات» في جبيل.

تتضمّن الندوة كلمات لكل من رئيس اللقاء الوطني صادق برق، وراعي أبرشية جبيل المارونية المطران ميشال عون، والعلامة السيد علي فضل الله، ومؤسس جمعية «الشرق الأوسط لمنسقي وهب وزرع الأعضاء والأنسجة» جورج جوفيليكيان، ووزير الصحة ركان ناصر الدين.

ستسلط الندوة الضوء على ضرورة نشر ثقافة وهب وزرع الأعضاء والأنسجة، بهدف تعزيز الوعي المجتمعي حول بُعدها الإنساني والطبي، ودورها في إنقاذ الحياة وترسيخ قيم التضامن والمسؤولية الاجتماعية.

«وهب الأعضاء... ثقافة حياة»: الخميس 29 كانون الثاني (يناير) - الساعة السادسة مساءً - «ثانوية مار يوسف لراهبات العائلة المقدّسة المارونيات» (جبيل).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com